

سُورَةُ النَّبَاِ

قَالَ الْعَجَلِي: ﴿ وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا ﴾ [النَّبَا: ١٩]

القراءات: «وفتحت» قرأ عاصم وحمة والكسائي وخلف العاشر بتخفيف التاء والباقون بتشديدها.

التوجيه: قال الرازي: قرئ بتشديد التاء، والمعنى: كثرت أبوابها المفتحة لنزول الملائكة. وقال ابن عاشور: وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب «وفتحت» بتشديد الفوقية وهو مبالغة في فعل الفتح بكثرة الفتح أو شدته إشارة إلى أنه فتح عظيم لأن شق السماء لا يقدر عليه إلا الله. وقرأه عاصم وحمة والكسائي وخلف بتخفيف الفوقية على أصل الفعل ومجرد تعلق الفتح بالسماء مشعر بأنه فتح شديد.

فائدة: قال الرازي: قال القاضي: وهذا الفتح هو معنى قوله: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق: ١]، ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ ﴾ [الانفطار: ١]، إذ الفتح والتشقق والتفطر تتقارب. وأقول هذا ليس بقوي لأن المفهوم من فتح الباب غير المفهوم من التشقق والتفطر فربما كانت السماء أبواباً ثم تفتح تلك الأبواب مع أنه لا يحصل في جرم السماء تشقق ولا تفطر بل الدلائل السمعية دلت على أنه عند حصول فتح هذه الأبواب يحصل التشقق والتفطر والفناء بالكلية. فإن قيل قوله: ﴿ وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا ﴾ يفيد أن السماء بكلّيتها تصير أبواباً فكيف يعقل ذلك؟ قلنا: فيه وجوه: الأول- أن تلك الأبواب لما كثرت جداً صارت كأنها ليست إلا أبواباً مفتحة كقوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القَمَر: ١٢] أي كأنها كلها صارت عيوناً تتفجر. وثانيها- قال الواحدي: هذا من باب تقدير حذف المضاف والتقدير فكات ذات أبواب. وثالثها- أن الضمير في قوله تعالى ﴿ فَكَانَتْ أَبْوَابًا ﴾ عائد إلى مضمرة والتقدير فكات تلك المواضع المفتوحة أبواباً لنزول الملائكة كما قال تعالى: ﴿ وَجَاءَ رُؤُوكَ وَالْمَلِكُ صَفَاً صَفَاً ﴾ [الْحَجَر: ٢٢].

قوله تعالى: ﴿لَبِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ [التَّبَا: ٢٣].

القراءات: «لابثين» قرأ حمزة وروح بغير ألف بعد اللام وقرأ الباقون بإثبات الألف.

التوجيه: قال الرازي: قرأ الجمهور «لابثين» وقرأ حمزة لبثين وفيه وجهان:

قال الضراء: هما بمعنى واحد يقال لابث ولبث مثل طامع وطَمِع وفاره وفَرِه وهو كثير. وقال صاحب الكشاف: واللبث أقوى؛ لأن اللابث من وجد منه اللبث ولا يقال لبث إلا لمن شأنه اللبث وهو أن يستقر في المكان ولا يكاد ينفك عنه.

وقال ابن جرير: واختلفت القراءة في قراءة قوله لابثين فقرأ ذلك عامة قراء المدينة والبصرة وبعض قراء الكوفة لابثين بالألف وقرأ ذلك عامة قراء الكوفة لبثين بغير ألف، وأفصح القراءتين وأصحهما مخرجاً في العربية قراءة من قرأ ذلك بالألف وذلك أن العرب لا تكاد توقع الصفة إذا جاءت على فعل فتعملها في شيء وتنصبه بها لا يكادون أن يقولوا هذا رجل بخل بماله ولا عسير علينا ولا هو خصم لنا لأن فعل لا يأتي صفة إلا مدحاً أو ذمّاً فلا يعمل المدح والذم في غيره وإذا أرادوا إعمال ذلك في الاسم أو غيره جعلوه فاعلاً فقالوا هو باخل بماله وهو طامع فيما عندنا، فلذلك قلت: أن لابثين أصح مخرجاً في العربية وأفصح ولم أحل قراءة من قرأ لبثين وإن كان غيرها أفصح؛ لأن العرب ربما أعملت المدح في الأسماء وقد ينشد بيت لبيد:

أو مسحل عمِل عضادة سمحج بسراتها ندب له وكلوم

فأعمل عمِل في عضادة ولو كانت عاملاً كانت أفصح.

وقال القرطبي: «لابثين» اسم فاعل من لبث، ويقويه أن المصدر منه اللبث بالإسكان كالشرب، وقرأ حمزة والكسائي «لابثين» بغير ألف وهو اختيار أبي حاتم وأبي عبيد وهما لغتان يقال: رجل لابث ولبث، مثل طَمِع وطامع، وفَرِه وفاره ويقال: هو لبث بمكان كذا أي قد صار اللبث شأنه، فشبه بها هو خلقة في الإنسان نحو حذر وفرق،

لأن باب فِعْلٍ إنما هو لما يكون خَلْقَةً في الشيء في الأغلب وليس كذلك اسم الفاعل من لَابِث.

وقال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «لابِثين» على صيغة جمع لَابِث وقرأ حمزة وروح عن يعقوب «لبِثين» على صيغة جمع «لَبِث» من أمثلة المبالغة مثل حَذِرَ على خلاف فيه أو من الصفة المشبهة فتقتضي أن اللَّبْث شأنه كالذي يَجِثم في مكان لا ينفك عنه.

وقال الألويسي: قال أبو حيان: إنَّ «فاعلاً» يدل على من وجد منه الفعل، وفِعْلاً يدل على مَنْ شأنه ذلك كحاذر وحذر.

قَالَ الْعَجَلِيُّ: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا﴾ ﴿٢٤﴾ إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَاقًا ﴿﴾

[التَّبَا: ٢٤ - ٢٥]

القراءات: «وغساقًا»: قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر بتشديد السين وقرأ الباقر بتخفيفها.

المعنى والتوجيه: قال الرازي: ذكروا في الغساق وجوهاً: أحدها - قال أبو معاذ: كنت أسمع مشايخنا يقولون: الغساق فارسية معربة يقولون للشيء الذي يتقدرونه غاساك.

وثانيها - أن الغساق هو الشيء البارد الذي لا يطاق وهو الذي يسمَّى بالزمهرير.

وثالثها - الغساق ما يسيل من أعين أهل النار وجلودهم من الصديد والقيح والعرق وسائر الرطوبات المستقدرة، وفي كتاب الخليل غسقت عينه تغسق غسقاً وغساقاً. ورابعها - الغساق هو المتن ودليله ما روي أنه عَلَيْهَا سَلَامٌ قال «لو أن دلوًا من الغساق يهراق على الدنيا لأنتن أهل الدنيا». وخامسها - أن الغاسق هو المظلم قال تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣] فيكون الغساق شرابًا أسود مكروهاً يُستوحش كما يستوحش الشيء المظلم. وإذا عرفت هذا فنقول إن فسرنا الغساق بالبارد كان التقدير:

لا يذوقون فيه بردًا إلا غساقًا ولا شرابًا إلا حميمًا إلا أنها جُمعا لأجل انتظام الآي. ومثله من الشعر قول امرئ القيس:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رُطْبًا وَيَابَسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعِنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي

والمعنى: كأن قلوب الطير رطبا والعناب ويابسا الحشف البالي، أما إن فسرنا الغساق بالصديد أو بالتنن احتمل أن يكون الاستثناء بالحميم والغساق راجعا إلى البرد والشراب معًا وأن يكون مختصًا بالشراب فقط. أما الاحتمال الأول: فهو أن يكون التقدير لا يذوقون فيها شرابًا إلا الحميم والصديد التنن.

وأما الاحتمال الثاني: فهو أن يكون التقدير لا يذوقون فيها شرابًا إلا الحميم البالغ في السخونة أو الصديد المتنن والله أعلم بمراده.

فائدة: قال الرازي: قرئ «غساقًا» بالتشديد على وزن فعّال مثل ميّال، وقرئ بالتخفيف مثل شراب، والأول نعت والثاني اسم.

قَالَ الرَّازِيُّ: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَابًا﴾ [التَّبَا: ٣٥]

القرءات: «ولا كذابًا» قرأ الكسائي بتخفيف الذال والباقون بتشديد الذال.

التوجيه: قال الرازي: الكذاب بالتشديد يفيد المبالغة فوروده في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ مناسب لأنه يفيد المبالغة في وصفهم بالكذب. أما وروده ههنا فغير لائق لأن قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَابًا﴾ يفيد أنهم لا يسمعون الكذب العظيم وهذا لا ينفي أنهم يسمعون الكذب القليل وليس مقصود الآية ذلك بل المقصود المبالغة في أنهم لا يسمعون الكذب ألبتة. والحاصل أن هذا اللفظ يفيد نفي المبالغة واللائق بالآية المبالغة في النفي.

الجواب: أن الكسائي قرأ الآية الأولى بالتشديد والثانية بالتخفيف ولعل غرضه ما قرناه في هذا السؤال لأن قراءة التخفيف ههنا تفيد أنهم لا يسمعون الكذب أصلًا

لأن الكذاب بالتخفيف والكذب واحد، فإن أبا علي الفارسي قال: كذاب مصدر كذب ككتاب مصدر كتب فإذا كان كذلك كانت القراءة بالتخفيف تفيد المبالغة في النفي وقراءة التشديد في الأول تفيد المبالغة في الثبوت فيحصل المقصود من هذه القراءة في الموضوعين على أكمل الوجوه. فإن أخذنا بقراءة الكسائي فقد زال السؤال وإن أخذنا بقراءة التشديد في الموضوعين وهي قراءة الباقيين فالعذر عنه أن قوله ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لُعَاوًا وَلَا كِذَابًا﴾ إشارة إلى ما تقدم من قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ والمعنى أن هؤلاء السعداء لا يسمعون كلامهم المشوش الباطل الفاسد. والحاصل أن النعم الواصلة إليهم تكون خالية عن زحمة أعدائهم وعن سماع كلامهم الفاسد وأقوالهم الكاذبة الباطلة.

وقال القرطبي: وقرأ الكسائي «كِذَابًا» بالتخفيف من كَذَّبْتُ كِذَابًا أي لا يتكاذبون في الجنة، وقيل هما مصدران للتكذيب وإنما خففها ههنا لأنها ليست مقيدة بفعل يصير مصدرًا له وشدّد قوله: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ لأن «كذّبوا» يقيد المصدر بالكذاب.

وقال الألويسي: «كِذَابًا» أي تكذيبًا مفرطًا، ومجيء فعال بمعنى تفعيل في مصدر فعل مصدر شائع في كلام فصحاء العرب وعن الفراء أنه لغة يمانية فصيحة وقال لي أعرابي على جبل المروة يستفتيني: آخلق أحب إليك أم القصار؟ ومن تلك اللغة قول الشاعر:

لقد طال ما ثبطني عن صحابتي وعن حاجة قضاؤها من شفائيا

وقال ابن مالك في التسهيل: إنه قليل وقرأ عليّ كرم الله تعالى وجهه وعوف الأعرابي وأبو رجاء والأعمش وعيسى بخلاف عنه بالتخفيف، قال صاحب اللوامح: وذلك لغة اليمن يجعلون مصدر كَذَّبَ مخفّفًا كِذَابًا بالتخفيف مثل كتب كتابًا فكذابًا بمعنى كذبًا وعليه قول الأعشى:

فصدقتها وكذبتها والمرء ينضعه كذابه

والكلام هنا عليه من باب: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ ففعله الثلاثي إما مقدر أي كَذَّبُوا بآياتنا وكَذَّبُوا كذابًا أو هو مصدر للفعل المذكور باعتبار تضمنه معنى كذب الثلاثي فإن تكذيبهم الحق الصريح يستلزم أنهم كاذبون وأيًا ما كان فهو يدل على كذبهم في تكذيبهم وجوز أن يكون بمعنى مكاذبة كقتال بمعنى مقاتلة فهو من باب المفاعلة على معنى أن كلاً منهم ومن المسلمين اعتقد كذب الآخر بتنزيل ترك الاعتقاد منزلة الفعل لا على معنى أن كلاً كَذَّبَ الآخر حقيقة ويجوز أن تكون المفاعلة مجازًا مرسلًا بعلاقة اللزوم عن الجد والاجتهاد في الفعل ويحتمل الاستعارة فإنهم كانوا مبالغين في الكذب مبالغة المغالبيين فيه وعلى المعنيين كونه بمعنى الكذب وكونه بمعنى المكاذبة.

وقال الزمخشري: وفعال في باب فعل كله فاش في كلام فصحاء من العرب لا يقولون غيره وسمعي بعضهم أفسر آية فقال: لقد فسرتها فسارًا ما سمع بمثله وقال أيضًا: هو مثل قوله: ﴿أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ يعني وكَذَّبُوا بآياتنا فكَذَّبُوا كذابًا أو تنصبه بكَذَّبُوا ليتضمن معنى كَذَّبُوا لأن كل مكذب بالحق كاذب وإن جعلته بمعنى المكاذبة فمعناه: وكَذَّبُوا بآياتنا فكاذبوا مكاذبة أو كَذَّبُوا بها مكاذبين لأنهم إذا كانوا عند المسلمين كاذبين وكان المسلمون عندهم كاذبين فيبينهم مكاذبة أو لأنهم يتكلمون بما هو إفراط في الكذب فعل من يغالب في أمر فيبلغ فيه أقصى جهده.

قوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ [النَّبَأُ: ٣٧].

القراءات: «رب»، «الرحمن»: قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بخفض باء «رب» ونون «الرحمن». وقرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بخفض باء «رب»، ورفع نون «الرحمن». وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر برفع باء «رب»، ورفع نون «الرحمن».

التوجيه: قال الرازي: «رب السموات»، «الرحمن» فيه ثلاثة أوجه من القراءة. الرفع فيها وهو قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو والجر فيها وهو قراءة عاصم وعبد الله بن عامر والجر في الأول مع الرفع في الثاني وهو قراءة حمزة والكسائي.

وفي الرفع وجوه: أحدها- أن يكون «رب السموات» مبتدأ «الرحمن» خبره ثم استؤنف «لا يملكون منه خطاباً». وثانيها- رب السموات مبتدأ والرحمن صفة ولا يملكون خبره. وثالثها- أن يضم المبتدأ أو التقدير «هو رب السموات هو الرحمن» ثم استؤنف لا يملكون. رابعها- أن يكون الرحمن ولا يملكون خبرين.

وأما وجه الجر فعلى البدل من ربك. وأما وجه جر الأول ورفع الثاني فجرُّ الأول بالبدل من ربك والثاني مرفوع بكونه مبتدأ أو خبره لا يملكون.

وقال ابن جرير: بعد ذكر هذه القراءات الثلاث: ولكل ذلك عندنا وجه صحيح، فبأي ذلك قرأ القارئ فمصيب، غير أن الخفض في «رب» لقربه من قوله «جزاء من ربك» أعجب إليّ، وأما قوله «الرحمن» بالرفع فإنه أحسن لبعده من ذلك.

وقال الألويسي: وقوله تعالى: «الرحمن» صفة لربك أو لرب السماوات على الأصح عند المحققين من جواز وصف المضاف إلى ذي اللام بالمعرف بها وجوز أن يكون عطف بيان، وهل يكون بدلاً من لفظ (ربك)؟ قال في البحر فيه نظر لأن الظاهر أن البدل لا يتكرر.

وقال ابن عاشور: قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر برفع (رب) ورفع (الرحمن) وقرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بخفضهما وقرأ حمزة والكسائي وخلف بخفض (رب) ورفع (الرحمن) فأما قراءة رفع الاسمين فـ «رب» خبر مبتدأ محذوف وهو ضمير يعود على قوله «من ربك» على طريقة حذف المسند إليه حذفاً سماه السكاكي حذفاً لاتباع الاستعمال الوارد على تركه أي في المقام الذي يجري استعمال البلغاء فيه على حذف المسند

إليه وذلك إذا جرى في الكلام وصف ونحوه لموصوف ثم ورد ما يصلح أن يكون خبراً عنه أو أن يكون نعتاً له فيختار المتكلم أن يجعله خبراً لا نعتاً فيقدر ضميراً لمنعوت ويأتي بخبر عنه وهو ما يسمى بالنعت المقطوع. والمعنى: إن ربك هو ربهم لأنه رب السماوات والأرض وما بينهما ولكن المشركين عبدوا غيره جهلاً وكفراً لنعمته و«الرحمن» خبر ثان وأما قراءة جر الاسمين فهي جارية على أن «رب السماوات» نعت لـ «ربك» من قوله «جزاء من ربك» و«الرحمن» نعت ثان.



سُورَةُ النَّازِعَاتِ

قَالَ الْجَلَالِيُّ: ﴿يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ﴿١٠﴾ أَءِذَا كُنَّا عِظْمًا تَخِرَّةً﴾

[النَّازِعَاتِ: ١٠ - ١١]

القرءات: قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب «أئننا...إذا» وقرأ أبو جعفر «إنا.....أئننا» وقرأ الباقون «أئننا...أئننا».

التوجيه: قال الألويسي: ﴿أِذَا كُنَّا عِظْمًا تَخِرَّةً﴾ تأكيدٌ لإنكار البعث بذكر حالة منافية له والعامل في «إذا» مضمرة يدل عليه - مردودون - أي: أئننا كنا عظامًا بالية نرد ونبعث مع كونه أبعد شيء من الحياة. وقرأ نافع وابن عامر: «إذا كنا» بإسقاط همزة الاستفهام فقليل: يكون خبر استهزاء بعد الاستفهام الإنكاري واستظهر أنه متعلق بمردودون.

قَالَ الْجَلَالِيُّ: ﴿أِذَا كُنَّا عِظْمًا تَخِرَّةً﴾ [النَّازِعَاتِ: ١١]

القرءات: «نخرة» قرأ شعبة وهمزة والكسائي بخلف عن الدوري ورويس وخلف العاشر بألف بعد النون وقرأ الباقون بحذفها وهو الوجه الثاني للدوري والكسائي.

المعنى: قال الألويسي: قال أبو عمرو بن العلاء: النخرة التي قد بليت، والناخرة التي لم تنخر بعد، ونُقِلَ اتحاد المعنى عن الفراء وأبي عبيدة وأبي حاتم وآخرين.

التوجيه: قال الرازي: قرأ حمزة وعاصم ناخرة بألف وقرأ الباقون نخرة بغير ألف. واختلفت الرواية عن الكسائي فقليل أنه كان لا يبالي كيف قرأها بغير ألف ثم رجع إلى الألف. واعلم أن أبا عبيدة اختار نخرة وقال نظرنا في الآثار التي فيها ذكر العظام التي قد نخرت فوجدناها كلها العظام النخرة ولم نسمع في شيء منها الناخرة. وأما من سواه فقد اتفقوا على أن الناخرة لغة صحيحة. ثم اختلف هؤلاء على قولين. الأول: أن الناخرة

والنخرة بمعنى واحد قال الأَخْفَشُ هما جميعًا لغتان أيهما قرأت فحسن. وقال الفراء: الناخر والنخر سواء في المعنى بمنزلة الطامع والطَّمَعُ والباخل البَخِلُ. وفي كتاب الخليل نخرت الخشبة إذا أبلت فاسترخت حتى تتفتت إذا مُسَّتْ وكذلك العظم الناخر، ثم هؤلاء الذين قالوا هما لغتان والمعنى واحد اختلفوا. فقال الزجاج والفراء: الناخرة أشبه الوجهين بالآية لأنها تشبه أواخر سائر الآي نحو الحافرة والساهرة. وقال آخرون: الناخر والنخر كالطامع والطمع واللابث واللبث وفعل أبلغ من فاعل. القول الثاني: أن النخرة غير والناخرة غير أما النخرة فهو من نخر العظم ينخر فهو نخر مثل عفن يعفن فهو عفن وذلك إذا بلي وصار بحيث لو لمستته لتفتت. وأما الناخرة فهي العظام الفارغة التي يحصل من هبوب الريح فيها صوت كالنخير وعلى هذا الناخرة من النخير بمعنى الصوت كنخير النائم والمخنوق لا من النخر الذي هو البلي.

وقال ابن جرير: وأفصح اللغتين عندنا وأشهرهما عندنا نخرة بغير ألف بمعنى بالية إلا أن رءوس الآيات قبلها وبعدها جاءت بالألف، فأعجب إليّ لذلك أن تلحق ناخرة بها ليتفق هو وسائر رءوس الآيات، لولا ذلك كان أعجب القراءتين إليّ حذف الألف منها.

وقال الألويسي: قرئ «ناخرة» بالألف وهو كنخرة من نخر العظم أي بلي وصار أجوف تمر به الريح فيسمع له نخير أي صوت وقراءة الأكثرين أبلغ فقد صرحوا بأن فعلاً أبلغ من فاعل وإن كانت حروفه أكثر وقولهم زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى أغلبي أو إذا اتحد النوع لا إذا اختلف كأن كان فعل، واسم فاعل، وفعل صفة مشبهة نعم تلك القراءة أوفق برؤوس الآي، واختيارها لذلك لا يفيد اتحادها مع الأخرى في المبالغة كما وهم.

قَالَ الْعَجَلِيُّ: ﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [التَّوْبَاتِ: ١٦]

القراءات: «طوى» قرأ ابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي وخلف العاشر بتنوين الواو وقرأ الباقون بعدم التنوين.

التوجيه: قال الرازي: قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو «طوى» بضم الطاء غير منون وقرأ الباقر بضم الطاء منوناً. ورؤي عن أبي عمرو: طوى بكسر الطاء وطوى مثل ثني وثني وهما اسمان للشيء المثني والطي بمعنى الثني أي ثنيت في البركة والتقدير. **قال الضراء:** «طوى» واد بين المدينة ومصر فمن صرفه قال هو ذكر سميناً به ذكراً ومن لم يصرفه جعله معدولاً عن جهته كعمر وزفر ثم قال: والصرف أحب إليّ إذ لم أجد في المعدول نظيراً، أي: لم أجد اسماً من الواو والياء عدل عن فاعله إلى فعله غير «طوى».

قلت: قراءة «طوى»، «طوى» غير متواترتين، وقد تقدم الكلام على القراءات في كلمة «طوى» بتفصيل أكثر.

قَالَ الْعَالِي: ﴿ فَعَلَّ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكِّي ﴾ [التَّائِبَاتِ: ١٨]

القراءات: «تزكى»: قرأ نافع وابن كثير وأبو جعفر ويعقوب بتشديد الزاي على إدغام التاء في الزاي لأن الأصل تزكى وقرأ الباقر بتخفيف الزاي على حذف إحدى التائين.

التوجيه: قال ابن جرير: كان أبو عمرو يقول فيما ذكر عنه تزكى بتشديد الزاي بمعنى تصدق بالزكاة فتقول: تزكى ثم تدغم، وموسى لم يدع فرعون إلى أن يتصدق وهو كافر، وإنما دعاه إلى الإسلام، فقال: تزكى أي تكون زاكياً مؤمناً، والتخفيف في الزاي هو أفصح القراءتين في العربية.

وقال القرطبي: وقرأ نافع وابن كثير «تزكى» بتشديد الزاي، على إدغام التاء في الزاي لأن أصلها تزكى، وقرأ الباقر «تزكى» بتخفيف الزاي على معنى طرح التاء وقال أبو عمرو: تزكى بالتشديد بالصدقة و«تزكى» تكون زكياً مؤمناً وإنما دعا فرعون ليكون زكياً مؤمناً قال: فلهذا اخترنا التخفيف.

وقال ابن عاشور: و«تزكى» قرأه نافع وابن كثير وأبو جعفر ويعقوب بتشديد الزاي على اعتبار أن أصله تزكى بتائين فقلبت التاء المجاورة للزاي زائاً لتقارب مخرجيهما

وأدغمت في الزاي وقرأه الباقون بتخفيف الزاي على أنه حذفت إحدى التائين اقتصاراً للتخفيف. وفعل «تزكى» على القراءتين أصله تتزكى بتائين مضارع تزكى مطاوع زكاه أي جعله زكياً.

قَالَ الْعَجَلِيُّ: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَن يَخْشَاهَا﴾ [النَّازِعَاتُ: ٤٥]

القراءات: «منذر» قرأ أبو جعفر بالتنوين على الأصل وقرأ الباقون بعدم التنوين.

التوجيه: قال الرازي: قرئ بالتنوين «منذر» وهو الأصل، قال الزجاج: مفعل وفاعل إذا كان كل واحدٍ منهما لما يستقبل أو للحال ينون، لأنه يكون بدلاً من الفعل، والفعل لا يكون إلا نكرة، ويجوز حذف التنوين لأجل التخفيف، وكلاهما يصلح للحال والاستقبال، فإذا أريد الماضي فلا يجوز إلا الإضافة - أي حذف التنوين - كقوله: هو منذرٌ زيدٌ أمس.

وقال القرطبي: وقراءة العامة «منذر» بالإضافة غير منون طلباً للتخفيف وإلا فأصله التنوين لأنه للمستقبل وإنما لا ينون في الماضي. قال الفراء: يجوز التنوين وتركه كقوله تعالى: «بَالِغٌ أَمْرِهِ». و«بَالِغٌ أَمْرِهِ» و«مُوَهَّنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ» والتنوين هو الأصل وبه قرأ أبو جعفر وشيبة والأعرج وابن محيصة ومحمد وعياش عن أبي عمرو «منذرٌ» منوناً وتكون في موضع نصب والمعنى إنما ينتفع بإنذارك من يخشى الساعة وقال أبو علي: يجوز أن تكون الإضافة للماضي نحو ضارب زيدٌ أمس لأنه قد فعل الإنذار.

قلت: فتكون قراءة «منذرٌ» بالإضافة إذا لبيان أن الرسول قد قام بالإنذار فعلاً، وقراءة «منذرٌ» بالتنوين لبيان أنه لا يزال مستمراً على ذلك مستقبلاً، فهما متكاملتان، فما أحلى القرءان!! وما أعظم كنوزه!!

فائدة: قال ابن عاشور: وفي إضافة «منذر» إلى «من يخشاها» أو نصبه به إيجاز حذف تقديره: منذرهما فينتذر من يخشاها وقرينة ذلك حالية للعلم المتواترة من القرآن بأن

النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان ينذر جميع الناس لا يخص قومًا دون آخرين فإن آيات الدعوة من القرآن ومقامات دعوة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم تكن إلا عامة ولا يعرف من يخشى الساعة إلا بعد أن يؤمن المؤمن ولو عرف أحد بعينه أنه لا يؤمن أبدًا لما وجهت إليه الدعوة فتعين أن المراد: أنه لا ينتفع بالإنذار إلا من يخشى الساعة ومن عداه تمر الدعوة بسمعه فلا يأبه بها فكان ذكر «من يخشاها» تنويها بشأن المؤمنين وإعلانًا لمزيتهم وتحقيرًا للذين بقوا على الكفر، قال تعالى: ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي الْقُبُورِ ﴾ (٢٢) إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴿



سُورَةُ عَبَسَ

قَالَ الْجَلَالِيُّ: ﴿أَوْ يَذْكُرْ فَنَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ [عَبَسَ: ٤]

القراءات: «فتنفعه» قرأ عاصم بنصب العين وقرأ الباقر برفعها.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «فتنفعه» بالرفع عطفاً على «يذكر»، وبالنصب جواباً لـ «لعل»، كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّ أَتْلُجُ الْأَسْبَبِ ﴿٣٦﴾ أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴿٣٧﴾﴾ [عَبَسَ: ٣٧]. اهـ. قلت: التقدير في قراءة النصب ﴿لَعَلَّ يَرْكَبُ ﴿٣٦﴾ أَوْ يَذْكُرْ فَنَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ وهي تدل على أن الذكرى لا تكاد تنفع إلا من زكت نفسه، المعنى في قراءة الرفع به لعله يزكى وتطهر نفسه أو يتذكر ويفيق مما قد يعتري نفسه من نسيانٍ: وغفلةٍ: فينتفع بذلك، وهي تدل على أن الذكرى لا تكاد تنفع الغافل اللاهي، والله أعلم.

قَالَ الْجَلَالِيُّ: ﴿أَمَّا مَنْ أَسْتَعْنَى ﴿٥﴾ فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى﴾ [عَبَسَ: ٥ - ٦]

القراءات: «تصدى» قرأ نافع وابن كثير وأبو جعفر بتشديد الصاد، وقرأ الباقر بتخفيفها.

التوجيه: قال د/محمد سالم محيسن: قرئ بتشديد الصاد على إدغام التاء في الصاد، وأصلها «تصدى»، وقرئ بتخفيف الصاد على حذف إحدى التائين، قلت: وهما وجهان مشهوران صحيحان في اللغة يفيدان مبالغة الرسول في ذلك مع بعض القوم «تصدى» ومع آخرين «تصدى».

قَالَ الْجَلَالِيُّ: ﴿أَنَا صَبِينَا الْمَاءَ صَبًّا﴾ [عَبَسَ: ٢٥]

القراءات: «أنا صبينا» قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف العاشر بفتح الهمزة في الحاليين على تقدير لام العلة وقرأ الباقر عدا إدريس بالكسر في الحاليين على الاستئناف وقرأ رويس بالفتح وصلًا والكسر ابتداءً جمعًا بين القراءتين.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «إنا» بالكسر وهو على الاستئناف و«أنا» بالفتح على البدل من الطعام والتقدير: «فلينظر الإنسان» إلى أنا كيف «صببنا الماء». قال أبو علي الفارسي: من قرأ بكسر إنا كان ذلك تفسيراً للنظر إلى طعامه كما أن قوله تعالى: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٦]. تفسير للوعد في قوله ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٥٥] ومن فتح فعلى معنى البدل؛ بدل الاشتمال لأن هذه الأشياء تشتمل على كون الطعام وحدوثه فهو كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقوله تعالى: ﴿قِيلَ اصْحَبِ الْأَخْذُودِ﴾ [النار: ٤ - ٥].

وقال القرطبي: قوله تعالى: «إنا صببنا الماء صباً» قراءة العامة «إنا» بالكسر على الاستئناف وقرأ الكوفيون ورويس عن يعقوب «أنا» بفتح الهمزة فـ «أنا» في موضع خفض على الترجمة عن الطعام فهو بدل منه كأنه قال: «فلينظر الإنسان إلى طعامه» إلى «أنا صببنا» فلا يحسن الوقف على «طعامه» من هذه القراءة وكذلك إن رفعت «أنا» بإضمار هو أنا صببنا لأنها في حال رفعها مترجمة عن الطعام وقيل: المعنى: لأننا صببنا الماء فأخرجنا به الطعام أي كذلك كان.

وقال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «إنا صببنا» بكسر همزة «إنا» على أن الجملة بيان لجملة «فلينظر الإنسان إلى طعامه» لتفصيل ما أجمل هنالك على وجه الإيجاز: وقرأه عاصم وحمزة والكسائي وخلف ورويس عن يعقوب بفتح الهمزة على أنه اسم بدل اشتمال من «طعامه» أو البدل الذي يسميه بعض النحويين بدل مفصل من مجمل.



سُورَةُ التَّكْوِيْنِ

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ [التَّكْوِيْنِ: ٦]

القراءات: «سجرت» قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بخلف عن رويس بتخفيف الجيم على الأصل، والباقون بتشديدها على التكثير وهو الوجه الثاني لرويس.

التوجيه: قال الرازي: «سجرت» قرئ بالتخفيف والتشديد وفيه وجوه:

أحدها- أن أصل الكلمة من سجرت التنور إذا أوقدتها والشيء إذا وقد فيه نشف ما فيه من الرطوبة فحينئذ لا يبقى في البحار شيء من المياه ألبتة ثم إن الجبال قد سيرت على ما قال: «وسيرت الجبال» وحينئذ تصير البحار والأرض شيئاً واحداً في غاية الحرارة والإحراق ويحتمل أن تكون الأرض لما نشفت مياه البحار ربت فارتفعت فاستوت برؤوس الجبال ويحتمل أن الجبال لما اندكت وتفرقت أجزاءها وصارت كالتراب وقع ذلك التراب في أسفل الجبال فصار وجه الأرض مستويًا مع البحار ويصير الكل بحرًا مسجورًا. **وثانيها-** أن يكون «سُجِّرَتْ» بمعنى «فجرت» وذلك لأن بين البحار حاجزًا على ما قال: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ﴾ [الْحَجَّازِ: ١٩ - ٢٠]، فإذا رفع الله ذلك الحاجز فاضَّ البعض في البعض وصارت البحار بحرًا واحدًا، وهو قول الكلبي.

وثالثها- «سجرت» أوقدت. قال الففال: وهذا التأويل يحتمل وجوهاً: **الأول-** أن تكون جهنم في قعور البحار فهي الآن غير مسجورة لقيام الدنيا فإذا انتهت مدة الدنيا أوصل الله تأثير تلك النيران إلى البحار فصارت بالكلية مسجورة بسبب ذلك.

والثاني- أن الله تعالى يُلقِي الشمس والقمر والكواكب في البحار فتصير البحار مسجورة بسبب ذلك. **والثالث-** أن يخلق الله تعالى بالبحار نيراناً عظيمة حتى تتسخن تلك المياه. وأقول هذه الوجوه متكلفة لا حاجة إلى شيء منها لأن القادر على تخريب الدنيا

وإقامة القيامة لابد وأن يكون قادراً على أن يفعل بالبحار ما يشاء من تسخين ومن قلب مياهها نيراناً من غير حاجة منه إلى أن يُلقِي فيها الشمس والقمر أو يكون تحتها نار جهنم. اهـ.

وقال الألويسي: ونقل في البحر عن كتاب لغات القرآن «سُجِّرَتْ» بمعنى جُمِعَتْ لغة خثعم ولعل جمعها عليه بالتفجير وقال ابن عطية: يحتمل أن يكون المعنى مُلِكَتْ وقيد اضطرابها حتى لا يخرج عن الأرض من الهول فيكون ذلك مأخوذاً من ساجور الكلب وهو خشبة تجعل في عنقه ويقال: سجره إذا شدّه به.

قَالَ الْعَجَلِيّ: ﴿وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُئِلَتْ ﴿٨﴾ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴿٩﴾ وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ ﴿١٠﴾ وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ ﴿١١﴾ وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِرَتْ ﴿١٢﴾﴾ [التكوير: ٨ - ١٢]

القراءات: قال د. محمد سالم محيسن: «قتلت»: قرأ أبو جعفر بتشديد التاء على التكثير والباقون بتخفيفها على الأصل.

«نشرت»: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف العاشر بتشديد الشين للمبالغة والباقون بتخفيفها على الأصل.

«سعرت» قرأ نافع وابن ذكوان وحفص وأبو جعفر ورويس وشعبة بخلف عنه بتشديد العين للمبالغة وقرأ الباقون بتخفيفها على الأصل وهو الوجه الثاني لشعبة.

التوجيه: قال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «قتلت» بتخفيف المثناة الأولى وقرأه أبو جعفر بتشديدها وهي تفيد معنى أنه قتل شديد فظيع. وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب «نشرت» بتخفيف الشين وقرأ الجمهور بتشديد الشين للتكثير لكثرة الصحف المنشورة.

وقال الألويسي: ﴿وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ﴾ أي صحف الأعمال، أخرج ابن المنذر عن ابن جريج أنه قال: إذا مات الإنسان طويت صحيفته ثم تنشر يوم القيامة فيحاسب بها

فيها، وقيل: نشرت أي فرقت بين أصحابها. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وهمزة والكسائي «نُشِرَتْ» بالتشديد للمبالغة في النشر بمعنييه أو لكثرة الصحف أو لشدة التطاير.

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التَّكْوِينُ: ٢٤]

القراءات: «بضنين» قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس بالطاء وقرأ الباكون بالضاد.

التوجيه: قال الرازي: والغيب هاهنا القرآن وما فيه من الأنباء والقصص، والظنين المتهم يقال ظننت زيدا في معنى اتهمته وليس من الظن الذي يتعدى إلى مفعولين - والمعنى ما محمد على القرآن بمتهم أي هو ثقة فيما يؤدي عن الله، ومن قرأ بالضاد فهو من البخل يقال ضننت به أضنّ بخلت والمعنى ليس ببخيل فيما أنزل الله.

قال الضراء: يأتيه غيب السماء وهو شيء نفيس فلا يبخل به عليكم وقال أبو علي الفارسي: المعنى أنه يخبر بالغيب فيبينه ولا يكتمه كما يكتم الكاهن ذلك ويمتنع من إعلامه حتى يأخذ عليه حلواناً. واختار أبو عبيدة القراءة الأولى لوجهين:

أحدهما- أن الكفار لم يبخلوه وإنما اتهموه فنفي التهمة أولى من نفي البخل.

وثانيهما- قوله تعالى: «على الغيب» ولو كان المراد البخل لقال بالغيب لأنه يقال فلان ضنين بكذا وقلما يقال على كذا. وقال ابن جرير: وأولى القراءتين عندي في ذلك بالصواب، ما عليه خطوط مصاحف المسلمين متفقة، وإن اختلفت قراءتهم به، وذلك بضنين بالضاد.

وقال الألويسي: «بظنين» بالطاء أي بمتهم من الظنّة بالكسر بمعنى التهمة وهو نظير الوصف السابق بـ «أمين» وقيل: معناه بضعيف القوة على تبليغ الوحي من قولهم: برّ ظنون إذا كانت قليلة الماء والأول أشهر ورجحت هذه القراءة عليه بأنها أنسب بالمقام لاتهم الكفرة له صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونفي التهمة أولى من نفي البخل وبأن التهمة تتعدى

بعلى دون البخل فإنه لا يتعدى بها إلا باعتبار تضمينه معنى الحرص ونحوه، لكن قال الطبري بالضاد خطوط المصاحف كلها ولعله أراد المصاحف المتداولة فإنهم قالوا بالطاء خط مصحف ابن مسعود. اهـ. وقال ابن عاشور: ولاشك أن الذين قرأوه بالطاء المشالة من أهل القراءات المتواترة وهم ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس عن يعقوب قد رووه متواتراً عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ ولذلك فلا يقدح في قراءتهم كونها مخالفة لجميع نسخ مصاحف الأمصار لأن تواتر القراءة أقوى من تواتر الخط إن اعتبر للخط تواتر. وما ذكر من شرط موافقة القراءة لما في مصحف عثمان لتكون قراءة صحيحة تجوز القراءة بها إنما هو بالنسبة للقراءات التي لم ترو متواترة كما بينا.

وقد اعتذر أبو عبيدة عن اتفاق مصاحف الإمام على كتابتها بالضاد مع وجود الاختلاف فيها بين الضاد والطاء في القراءات المتواترة بأن قال: ليس هذا بخلاف الكتاب لأن الضاد والطاء لا يختلف خطها في المصاحف إلا بزيادة رأس إحداهما على رأس الأخرى فهذا قد يتشابه ويتدانى. اهـ. يريد بهذا الكلام أن ما رسم في المصحف الإمام ليس مخالفة من كُتِّب المصاحف للقراءات المتواترة أي أنهم يراعون اختلاف القراءات المتواترة فيكتبون بعض نسخ المصاحف على اعتبار اختلاف القراءات وهو الغالب وهاهنا اشتبه الرسم فجاءت الطاء دقيقة الرأس ولا أرى للاعتذار موجباً لأنه لما كانت القراءتان متواترتين عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعتمد كُتِّب المصاحف على إحداهما وهي التي قرأ بها جمهور الصحابة وخاصة عثمان بن عفان وأوكلوا القراءة الأخرى إلى حفظ القارئ. وإذا تواترت قراءة «بضنين» بالضاد الساقطة و«بظنين» بالطاء المشالة علمنا أن الله أنزله بالوجهين وأنه أراد كلا المعنيين، فأما معنى «ضنين» بالضاد الساقطة فهو البخيل الذي لا يعطي ما عنده مشتق من الضَّنِّ بالضاد مصدر ضَنَّ إذا بخل ومضارعه بالفتح والكسر. فيجوز أن يكون على معناه الحقيقي أي وما صاحبكم ببخيل أي بما يوحى إليه وما يخبر به عن الأمور الغيبية طلباً للانتفاع بها

يخبر به بحيث لا ينبئكم عنه إلا بعوض تعطونه وذلك كناية عن نفي أن يكون كاهناً أو عرافاً يتلقى الأخبار عن الجن، إذ كان المشركون يترددون على الكهان ويزعمون أنهم يخبرون بالمغيبات قال تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾، فأقام لهم الفرق بين حال الكهان وحال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالإشارة إلى أن النبي لا يسألهم عوضاً عما يخبرهم به وأن الكاهن يأخذ على ما يخبر به ما يسمونه حلواناً فيكون عوضاً عما يخبرهم به فيكون هذا المعنى من قبيل قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ﴾ و﴿ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ﴾ ونحو ذلك، ويجوز أن يكون «ضنين» مجازاً مرسلًا من الكتمان بعلاقة اللزوم لأن الكتمان بخل بالأمر المعلوم للكاتب أي ما هو بكاتم الغيب أي ما يوحى إليه وذلك أنهم كانوا يقولون «أنت بقرآن غير هذا أو بدله» وقالوا «ولن نؤمن لرقيك حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه» اهـ.

قلت: قوله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «إن اعتبر للخط تواتر» فيه نظر، ولكن تواتر القراءة أقوى من تواتر الخط كما قال.



سُورَةُ الْاِنْفِطَارِ

قَالَ تَجَالِي: ﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّنَكَ فَعَدَّلَكَ﴾ [الانفطار: ٧]

القراءات: «فعدلك» قرأ عاصم وحمة والكسائي وخلف العاشر بتخفيف الدال وقرأ الباقر بتشديدها.

التوجيه: قال الرازي: قرأ الكوفيون «فَعَدَّلَكَ» بالتخفيف وفيه وجوه، أحدها: قال أبو علي الفارسي أن يكون المعنى عدل بعض أعضائك ببعض حتى اعتدلت. والثاني: قال الفراء «فعدلك» أي صرفك إلى أي صورة شاء ثم قال: والتشديد أحسن الوجهين لأنك تقول عدلتك إلى كذا كما تقول صرفتك إلى كذا ولا يحسن عدلتك فيه ولا صرفتك فيه. ففي القراءة الأولى جعل «في» من قوله تعالى: «في أي صورة» صلة للتركيب وهو حسن. وفي القراءة الثانية جعله صلة لقوله تعالى: «فَعَدَّلَكَ» وهو ضعيف. واعلم أن اعتراض القراء إنما يتوجه على هذا الوجه الثاني فأما على الوجه الأول الذي ذكره أبو علي الفارسي غير متوجه. والثالث: نقل القفال عن بعضهم أنها لغتان بمعنى واحد.

وقال ابن جريز: واختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأته عامة قراء المدينة ومكة والشام والبصرة «فعدلك» بتشديد الدال وقرأ ذلك عامة قراء الكوفة بتخفيفها وكأن من قرأ ذلك بالتشديد وجه معنى الكلام إلى أنه جعلك معتدلاً معدلاً الخلق مقوِّماً وكأن الذين قرؤه بالتخفيف وجهوا معنى الكلام إلى صرفك وأمالك إلى أي صورة شاء إما إلى صورة حسنة وإما إلى صورة قبيحة أو إلى صورة بعض قراباته. وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب أن يقال أنها قراءتان معروفتان في قراءة الأمصار صحيحتا المعنى فبأيتها قرأ القارئ فمصيب غير أن أعجبها إلي أن أقرأ به قراءة من قرأ ذلك بالتشديد لأن دخول «في» للتعديل أحسن في العربية من دخولها للعدل ألا ترى أنك تقول عدلتك في كذا وصرفتك إليه ولا يكاد تقول عدلتك إلى كذا أو صرفتك فيه، فلذلك اخترت التشديد.

وقال القرطبي: «فعدلك» أي جعلك معتدلاً سوي الخلق كما يقال: هذا شيء معدّل وهذه قراءة العامة وهي اختيار أبي عبيد وأبي حاتم؛ قال الضراء وأبو عبيد: يدل عليه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾، وقرأ الكوفيون: عاصم وحزمة والكسائي: «فعدلك» مخففاً أي: أمالك وحرفك إلى أي صورة شاء إما حسناً وإما قبيحاً وإما طويلاً وإما قصيراً.

وقال ابن عاشور: هما متقاربان إلا أن التشديد يدل على المبالغة في العدل، أي التسوية، فيفيد إتقان الصنع. اهـ. قلت: الأحسن أن يقال: إتقان الخلق والله أعلم.

قَالَ النَّجَّارِيُّ: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالَّذِينَ﴾ [الانفطار: ٩]

القراءات: «تكذبون»: قرأ أبو جعفر بياء الغيبة والباقون بقاء الخطاب.

التوجيه: قراءة «يكذبون» بالياء تفيد الإعراض عن خطابهم لتكذيبهم بيوم الدين، فهم لا يستحقون مخاطبة الله، وأن خطابهم - كما في قراءة تكذبون - إنما هو خطاب غضبٍ وسخطٍ.

قَالَ النَّجَّارِيُّ: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾ [الانفطار: ١٩]

القراءات: «يوم» قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب برفع الميم وقرأ الباقيون بنصبها.

التوجيه: قال الرازي: في «يوم لا تملك» قراءتان: الرفع والنصب، أما الرفع ففيه وجهان: أحدهما، على البدل من «يوم الدين»، الثاني: أن يكون بإضمار هو فيكون المعنى هو يوم لا تملك، وأما النصب ففيه وجوه. أحدها: بإضمار يدانون لأن الدين يدل عليه.

وثانيها: ما ذكره الزجاج يجوز أن يكون في موضع رفع إلا أنه يبنى على الفتح لإضافته إلى قوله تعالى «لا تملك» وما أضيف إلى غير المتمكن قد يبنى على الفتح وإن كان في موضع رفع أو جر كما قال:

لم يمنع الشرب منهم غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أو قال
فبنى على الفتح لما أضيف إلى قوله أن نطقت.

قال الواحدي: والذي ذكره الزجاج من البناء على الفتح إنها يجوز عند الخليل وسيبويه إذا كانت الإضافة إلى الفعل الماضي نحو قولك «على حين عاتبت» أما مع الفعل المستقبل فلا يجوز البناء عندهم ويجوز ذلك في قول الكوفيين. ورابعها: ما ذكره أبو علي وهو أن اليوم لما جر في أكثر الأمر ظرفاً ترك على حالة الأكثرية والدليل عليه إجماع القراء والعرب في قوله: ﴿مَنْهُمْ أَصْلَ حَوِيتٍ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾ [الإنف: ١٦٨] ولا يرفع ذلك أحد. ومما يقوي النصب قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾ [٢] ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ﴾ [القلعة: ٣-٤]، وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمِ الِدينِ﴾ [١٢] ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُقْنُونَ﴾ [الذاريات: ١٢-١٣] فالنصب في «يوم لا تملك» مثل هذا.

وقال ابن جرير: واختلفت القراء في قراءة قوله «يوم لا تملك نفس» فقرأته عامة قراء الحجاز والكوفة بنصب يوم إذ كانت إضافته غير محضة وقراءه بعض قراء البصرة بضم «يوم» ورفع رد على اليوم الأول، والرفع فيه أفصح في كلام العرب وذلك أن اليوم مضاف إلى يفعل والعرب إذا أضافت اليوم إلى تفعل أو يفعل أو أفعل رفعوه فقالوا هذا يوم أفعل كذا وإذا أضافته إلى فعل ماض نصبوه، ومنه قول الشاعر:

على حين عاتبت المشيب على الصبَا وقلت ألمَّا أضح والشيبُ وانعُ

قلت: يقصد أنه نصب (حين) لما أضافه إلى الفعل الماضي «عاتبت»؛ لكونه مبنياً، بخلاف الفعل المعرب أو الجملة الاسمية، ولكن قال في مغني اللبيب: الصحيح جواز البناء (أي النصب)، ولو أضيف إلى فعل معرب أو جملة اسمية. وإذا كانت القراءة متواترة، فلا وجه لردّها، ويكفي موافقتها لوجه من وجوه العربية ولا يشترط موافقتها للأفصح.

سُورَةُ الْمُطَفِّينِ

قَالَ الْجَلَالِيُّ: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾ [المطففين: ٢٤]

القراءات: قرأ أبو جعفر ويعقوب «تعرف» بضم التاء وفتح الراء. «نضرة» بالرفع وقرأ الباقر «تعرف» بفتح التاء وكسر الراء. «نضرة»: بالنصب.

التوجيه: قال ابن جرير: واختلفت القراء في قراءة قوله «تعرف» فقرأته عامة قراء الأمصار سوى أبي جعفر القارئ «تعرف في وجوههم» بفتح التاء من تعرف على وجه الخطاب «نضرة النعيم» بنصب نضرة وقرأ ذلك أبو جعفر «يُعرف» بضم الياء على وجه ما لم يسم فاعله «في وجوههم نضرة النعيم» برفع نضرة والصواب من القراءة في ذلك عندنا ما عليه قراء الأمصار وذلك فتح التاء من تعرف ونصب نضرة.

قلت: القراءتان متواترتان، ولا وجه لتصويب الأخرى دونها، وقراءة ضم التاء تدل على عظيم بهاء، وجوههم وأن النضرة تظهر عليها لكل أحد ينظر إليهم؛ لأن البناء على ما لم يسم فاعله يدل على العموم.

قَالَ الْجَلَالِيُّ: ﴿يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ ﴿٢٥﴾ خِتَمُهُ مِسْكَ﴾ [المطففين: ٢٥ - ٢٦]

القراءات: «ختامه» قرأ الكسائي «ختامه» بفتح الخاء وألف بعدها وفتح التاء وقرأ الباقر «ختامه» بكسر الخاء وفتح التاء وألف بعدها.

التوجيه: قال ابن جرير: واختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأته عامة قراء الأمصار «ختامه مسك» سوى الكسائي فإنه كان يقرؤه «ختامه مسك» والصواب من القول عندنا في ذلك ما عليه قراءة الأمصار وهو «ختامه» لإجماع الحجة من القراء عليه، والختام والختام وإن اختلفا في اللفظ فإنهما متقاربان في المعنى غير أن الختام اسم والختام مصدر.

قلت: هما قراءتان متواترتان، ولفظة «الخاتم» تدل على ما تدل عليه لفظة «الختام»، قال الألويسي: قوله تعالى: «مختوم» «ختامه مسك» أي مختوم أوانيه وأكوابه بالمسك مكان الطين كما روي عن مجاهد وذكر أن طين الجنة مسك معجون والظاهر أن الختام ما يختم به وأن الختم على حقيقته. وختم اعتناءً به وإظهاراً لكرامة شاربه وكان ذلك بما هو على هيئة الطين ليكون على النهج المألوف ويجوز أن يكون ذلك تمثيلاً لكمال نفاسته وإلا فليس ثمة غبار أو ذباب أو خيانة ليصان على ذلك بالختم، وقال ابن عباس وابن جبير والحسن: المعنى خاتمته ونهايته رائحة المسك إذا شرب أي يجد شاربه ذلك عند انتهاء شربه وكان ذلك لأن اشتغال الذائقة بكمال لذته تمنع عن إدراك الرائحة فإذا انقطع الشرب أدركت وإلا فالرائحة لا تختص بالانتهاء وقيل: المعنى ذو نهاية؛ نهايته وما يبقى بعد شربه ويشرب في أوانيه مسك وليس كشراب الدنيا نهايته وما يرسب في إنائه طين أو نحوه وهو كما ترى. وقرأ عليّ كرم الله تعالى وجهه والنخعي والضحاك وزيد بن علي وأبو حيوة وابن أبي عبيدة والكسائي «خاتمته» بألف بعد الخاء وفتح التاء والمراد ما يختم به أيضاً فإن فاعلاً بالفتح يكون أيضاً اسم آلة كالقالب والطابع لكنه سماعي.

قَالَ تَجَانِبُ: ﴿وَإِذَا أَنْقَلَبُوا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ أَنْقَلَبُوا فَكِهِينَ﴾ [الْمُطَفِّينَ: ٣١]

القراءات: «فكهين»: قرأ حفص وأبو جعفر وابن عامر بخلف عنه بحذف الألف بعد الفاء وقرأ الباقون بإثبات الألف وهو الوجه الثاني لابن عامر.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «فاكهين»، و«فكهين»، فقيل هما لغتان، وقيل: فاكهين أي متنعمين مشغولين بما هم فيه من الكفر والتنعم بالدنيا، وفكهين: معجبين.

وقال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «فاكهين» بصيغة الفاعل وقرأ حفص عن عاصم وأبو جعفر «فكهين» بدون ألف بعد الفاء على أنه جمع فكه وهو صفة مشبهة وهما بمعنى واحد مثل فارح وفرح، وقال الفراء: هما لغتان.

سُورَةُ الْأَنْشِقَاقِ

قَالَ تَجَالِي: ﴿ وَيَصَلِّي سَعِيرًا ﴾ [الْأَنْشِقَاقِ : ١٢]

القرءات: «ويصلى»: قرأ نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام، وقرأ الباقر بفتح الياء وإسكان الصاد وتخفيف اللام.

التوجيه: قال ابن جرير: اختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأته عامة قراء مكة والمدينة والشام «ويُصَلِّي» بضم الياء وتشديد اللام بمعنى أن الله يصليهم تصلية بعد تصلية وإنضاجاً بعد إنضاجة كما قال تعالى: ﴿ كَمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلْنَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ واستشهدوا لتصحيح قراءتهم ذلك كذلك بقوله: ﴿ تُرْجِحِمَ صَلْوُهُ ﴾ وقرأ ذلك بعض المدنيين وعامة قراء الكوفة والبصرة «ويَصَلِّي» بفتح الياء وتخفيف اللام بمعنى أنهم يصلونها ويردونها فيحترقون فيها واستشهدوا لتصحيح قراءتهم ذلك كذلك بقول الله «يصلونها إلا من هو صال الجحيم» والصواب من القول في ذلك عندي أنها قراءتان معروفتان صحيحتا المعنى فبأيتها قرأ القارئ فمصيب.

وقال ابن عاشور: «ويصلى» قرأه نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي بتشديد اللام مضاعف «صلاه» إذا أحرقه، وقرأه أبو عمرو وعاصم وحمة وأبو جعفر ويعقوب وخلف «ويصلى» بفتح التحتية وتخفيف اللام مضارع «صلي» اللازم إذا مسته النار كقوله ﴿ يَصَلُّونَهَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾.

قَالَ تَجَالِي: ﴿ لَتَرَكِبَنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ [الْأَنْشِقَاقِ : ١٩]

القرءات: «لتركن»: قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب بضم الباء وقرأ الباقر بفتح الباء.

التوجيه: قال الرازي: قرئ بضم الباء على خطاب جنس الإنسان، لأن النداء في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ [الشقاق: ٦]. للجنس، وقرئ بكسر الباء على خطاب النفس، وفتح الباء على خطاب الإنسان في ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ﴾. قلت: قراءة كسر الباء غير متواترة.

وقال ابن جرير: وقرأ ذلك عامة قراء المدينة وبعض الكوفيين لتركن بالتاء ويضم الباء على وجه الخطاب للناس كافة أنهم يركبون أحوال الشدة حالاً بعد حال وقد ذكر بعضهم أنه قرأ ذلك بالياء ويضم الباء على وجه الخبر عن الناس كافة أنهم يفعلون ذلك وأولى القراءات في ذلك عندي بالصواب قراءة من قرأ بالتاء وفتح الباء لأن تأويل أهل التأويل من جميعهم بذلك ورد، وإن كان للقراءات الأخر وجوه مفهومة، وإذا كان الصواب من القراءة في ذلك ما ذكرنا فالصواب من التأويل قول من قال لتركن أنت يا محمد حالاً بعد حال وأمرًا بعد أمر من الشدائد، والمراد بذلك وإن كان الخطاب إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ موجهًا لجميع الناس أنهم يلقون من شدائد يوم القيامة وأحواله أحوالاً وإنما قلنا عني بذلك ما ذكرنا لأن الكلام قبل قوله «لتركن طبقاً عن طبق» جرى بخطاب الجميع وكذلك بعده، فكان أشبه أن يكون ذلك نظير ما قبله وما بعده وقوله «طبقاً عن طبق» من قول العرب: وقع فلان في بنات طبق إذا وقع في أمر شديد.

قلت: قراءة التاء وضم الباء متواترة، وهي بالمعنى الذي وجه ابن جرير القراءة التي اختارها إليه، وأما قراءة الياء، فليست بمتواترة.

وقال القرطبي: «لتركن طبقاً عن طبق» قرأ أبو عمرو وابن مسعود وابن عباس وأبو العالية ومسروق وأبو وائل ومجاهد والنخعي والشعبي وابن كثير وحمزة والكسائي «لتركن» بفتح الباء خطاباً للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أي لتركن يا محمد حالاً بعد حال قاله ابن عباس. وقال الشعبي: لتركن يا محمد سماءً بعد سماءً ودرجةً بعد درجةً ورتبةً بعد

رتبة في القرية من الله تعالى. وقال ابن مسعود لتركبن السماء حالاً بعد حال يعني حالاتها التي وصفها الله تعالى بها من الانشقاق والطي وكونها مرة كالمهل ومرة كالدهان وعن إبراهيم عن عبد الأعلى «طبقاً عن طبق» قال: السماء تَقَلَّبُ حالاً بعد حال. قال: تكون وردة كالدهان وتكون كالمهل وقيل: أي لتركبن أيها الإنسان حالاً بعد حال من كونك نطفة ثم علقة ثم مضغة ثم حياً وميتاً وغنياً وفقيراً، فالخطاب للإنسان المذكور في قوله: ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ فهو اسم للجنس ومعناه الناس، وقرأ الباقر «لتركبن» بضم الباء خطاباً للناس واختاره أبو عبيد وأبو حاتم قال: لأن المعنى بالناس أشبه منه بالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما ذكر قبل هذه الآية؛ فمن أوتي كتابه بيمينه ومن أوتي كتابه بشماله، أي لتركبن حالاً بعد حال من شذائد يوم القيامة أو لتركبن سنة من كان قبلكم في التكذيب والاختلاف على الأنبياء، قلت: وكله مراد.

وقال ابن عاشور: وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وأبو جعفر «لتركبن» بضم الموحدة على خطاب الناس وقرأه الباقر: بفتح الموحدة على أنه خطاب للإنسان من قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ وحمل أيضاً على أن التاء الفوقية تاء المؤنثة الغائبة وأن الضمير عائد إلى السماء أي تعترتها أحوال متعاقبة من الانشقاق والطي وكونها مرة كالدهان ومرة كالمهل وقيل خطاب للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال ابن عطية: قيل هي عدة بالنصر أي لتركبن أمر العرب قبيلاً بعد قبيل وفتحاً بعد فتح كما وجد بعد ذلك (أي بعد نزول الآية حين قوي جانب المسلمين)، فيكون بشارةً للمسلمين.



سُورَةُ الْبُرُوجِ

قَالَ تَجَالِي: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [الْبُرُوجِ: ١٥]

القراءات: قرأ حمزة والكسائي وخلف «المجيد» وقرأ الباقون «المجيد».

التوجيه: قال الرازي: «المجيد» وفيه قراءتان: إحداهما: الرفع فيكون ذلك صفةً لله سبحانه وهو اختيار أكثر القراء والمفسرين؛ لأن المجد من صفات التعالي والجلال وذلك لا يليق إلا بالله سبحانه، والفصل والاعتراض بين الصفة والموصوف في هذا النحو غير ممتنع، والقراءة الثانية: بالخفض وهي قراءة حمزة والكسائي فيكون ذلك صفة العرش. وهؤلاء قالوا: القرآن دل على أنه يجوز وصف غير الله بالمجيد حيث قال: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ﴾ ورأينا أن الله تعالى وصف العرش بأنه كريم فلا يبعد أيضًا أن يصفه بأنه مجيد. ثم قالوا: إن مجد الله عظمته وكمال القدرة والحكمة والعلم وعظمة العرش علوه في الجهة وعظمة مقداره وحسن صورته وتركيبه؛ فإنه قيل: العرش أحسن الأجسام تركيبًا وصورة.

وقال القرطبي: «ذو العرش المجيد» قرأ الكوفيون إلا عاصمًا «المجيد» بالخفض، نعتًا للعرش وقيل لـ «ربك» أي إن بطش ربك المجيد لشديد ولم يمتنع الفصل لأنه جار مجرى الصفة في التشديد وقرأ الباقون بالرفع نعتًا لـ «ذو» وهو الله تعالى واختاره أبو عبيد وأبو حاتم؛ لأن المجد هو النهاية في الكرم والفضل والله سبحانه المنعوت بذلك وإن كان قد وصف عرشه بالكريم في آخر «المؤمنون».

قلت: هما قراءتان متواترتان، ولا تعارض بينهما، فالعرش مجيدٌ جدًا يليق بعظمة من خلقه، والرب كذلك مجيدٌ جدًا يليق بصفة الرب، فالأول مجدٌ يليق بال مخلوق - العرش - والثاني هو مجد الخالق الذي لا يشبهه مجدٌ.

قَالَ الْعَجَلِيُّ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ﴿١١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [التَّبْوِج: ٢١ - ٢٢]

القراءات: «محفوظ» قرأ نافع بالرفع والباقون بالجر.

التوجيه: قال الألويسي: وقرأ الأعرج وزيد بن علي وابن محيصن ونافع بخلاف عنه «محفوظ» بالرفع على أنه صفة لقرآن و«في لوح» قيل متعلق به وقيل: صفة أخرى لقرآن وتعقب بأن فيه تقديم الصفة المركبة على المفردة وهو خلاف الأصل والمعنى عليه، قيل: محفوظ بعد التنزيل من التغيير والتبديل والزيادة والنقص كما قال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ وقيل: محفوظ في ذلك اللوح عن وصول الشياطين إليه والله تعالى أعلم. قوله «الصفة المركبة» أي الجار والمجرور «في لوح»، والصفة المفردة أي «محفوظ».

وقال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «محفوظ» بالجر على أنه صفة «لوح» وحفظ اللوح الذي فيه القرآن كناية عن حفظ القرآن، وقرأه نافع وحده برفع «محفوظ» على أنه صفة ثانية لقرآن ويتعلق قوله «في لوح» بـ «محفوظ» وحفظ القرآن يستلزم أن اللوح المدع هو فيه محفوظ أيضاً فلا جرم حصل من القراءتين ثبوت الحفظ للقرآن واللوح، فأما حفظ القرآن فهو حفظه من التغيير ومن تلقف الشياطين قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ وأما اللوح المحفوظ فهو حفظه عن تناول غير الملائكة إياه أو حفظه كناية عن تقديسه كقوله تعالى ﴿فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾.



سُورَةُ الطَّارِقِ

قَالَ الْعَجَلِيُّ: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]

القراءات: «لما» قرأ ابن عامر وعاصم وحمة وأبو جعفر بتشديد الميم وقرأ الباقون بتخفيفها.

التوجيه: قال الرازي: في قوله تعالى: «لما» قراءتان: إحداهما - قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع والكسائي وهي بتخفيف الميم والثانية - قراءة عاصم وحمة والنخعي بتشديد الميم، قال أبو علي الفارسي من خفف كانت «إن» عنده المخففة من الثقيلة واللام في «لما» هي التي تدخل مع هذه المخففة لتخلصها من «إن» النافية و«ما» صلة كالتي في قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [العنكب: ١٥٩]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [الزمر: ٤٠]، وتكون «إن» متلقية للقسم كما تتلقاه المثقلة. وأما من ثقل فتكون «إن» عنده النافية كالتي في قوله تعالى: ﴿فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ﴾ [الإنفاث: ٢٦]، و«لما» في معنى «إلا»، قال وتستعمل «لما» بمعنى «إلا» في موضعين أحدهما - هذا والآخر: في باب القسم تقول سألتك بالله «لما» فعلت بمعنى «إلا» فعلت. وروي عن الأخفش والكسائي وأبي عبيدة أنهم قالوا: لم توجد لما بمعنى «إلا» في كلام العرب. قال ابن عون: قرأت عند ابن سيرين «لما» بالتشديد فأنكره وقال: سبحان الله، سبحان الله، وزعم العتبي أن «لما» بمعنى «إلا» مع أن الخفيفة التي تكون بمعنى «ما» موجودة في لغة هذيل.

وقال ابن جرير: عن الحسن أنه كان يقرأها «إن كل نفس لما عليها حافظ» مشددة ويقول «إلا» عليها حافظ وهكذا كل شيء في القرآن بالثقل وقرأ ذلك من أهل المدينة نافع ومن أهل البصرة أبو عمرو «لما» بالتخفيف بمعنى إن كل نفس لعلها حافظ وعلى أن اللام جواب إن وما التي بعدها صلة وإذا كان ذلك كذلك لم يكن فيه تشديد والقراءة التي لا أختار غيرها في ذلك التخفيف لأن ذلك هو الكلام المعروف من كلام

العرب وقد أنكر التشديد جماعة من أهل المعرفة بكلام العرب أن يكون معروفاً من كلام العرب غير أن الفراء كان يقول لا نعرف جهة الثقل في ذلك ونرى أنها لغة في هذيل يجعلون «إلا» مع «إن» المخففة و«لما» ولا يجاوزون ذلك كأنه قال ما كل نفس إلا عليها حافظ، فإن كان صحيحاً ما ذكر الفراء من أنها لغة هذيل فالقراءة بها جائزة صحيحة وإن كان الاختيار أيضاً إذا صح ذلك عندنا القراءة الأخرى وهي التخفيف لأن ذلك هو المعروف من كلام العرب ولا ينبغي أن يترك الأعراف إلى الأنكر.

قلت: إذا صحت القراءة وتواترت ووافقت وجهاً من وجوه العربية - وإن لم يكن الأفصح - فلا يجوز ردّها، وقد قال القرطبي: وقراءة ابن عامر وعاصم وحمزة «لما» بتشديد الميم أي ما كل نفس إلا عليها حافظ وهي لغة هذيل يقول قائلهم: نشدتك لما قمت. وقرأ الباقون بالتخفيف على أنها زائدة مؤكدة. كما ذكرنا. اهـ، وقد بين ابن عاشور أنّ مآل القراءتين متحد، فقال: وقرأ الجمهور «لما» بتخفيف الميم وقرأه ابن عامر وحمزة، وأبو جعفر وخلف بتشديد الميم، فعلى قراءة تخفيف الميم تكون «إن» مخففة من الثقيلة و«لما» مركبة من اللام الفارقة بين «إن» النافية و«إن» المخففة من الثقيلة ومعها «ما» الزائدة بعد اللام للتأكيد وأصل الكلام: إن كل نفس لعلها حافظ، وعلى قراءة تشديد الميم تكون «إن» نافية و«لما» حرف بمعنى «إلا»، فإنّ «لما» ترد بمعنى «إلا» في النفي وفي القسم تقول: سألتك لما فعلت كذا أي «إلا» فعلت؛ على تقدير: ما أسألك إلا فعل كذا فآلت إلى النفي.



سُورَةُ الْاِنشَاءِ

قَالَ الْجَلَالِيُّ: ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الإنشَاء: ٣]

القراءات: قرأ الكسائي «قَدَّرَ» وقرأ الباقون «قَدَّرَ».

التوجيه: قال الرازي: قرأ الجمهور «قَدَّرَ» مشددة وقرأ الكسائي على التخفيف.

أما قراءة التشديد فالمعنى أنه قدر كل شيء بمقدار معلوم. وأما التخفيف فقال القفال معناه ملك فهدى وتأويله: أنه خلق فسوى وملك ما خلق أي تصرف فيه كيف شاء وأراد، وهذا هو الملك فهداه لمنافعه ومصالحه، ومنهم من قال هما لغتان بمعنى واحد وعليه قوله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَدِيرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣] بالتشديد والتخفيف.

وقال ابن جرير: واجتمعت الأمصار على تشديد الدال من «قدر» غير الكسائي

فإنه خففها، فالصواب في ذلك التشديد لإجماع الحجة عليه.

قلت: هما قراءتان متواترتان، كما أن في قراءة التخفيف معنى التقدير أيضاً؛ قال

الألوسي، وقرأ الكسائي «قدر» بالتخفيف من القدرة أو من التقدير. وقال ابن عاشور: قرئ بتضعيف الدال «قَدَّرَ» وبتخفيفها، وهما بمعنى، والتقدير: وضع المقدار وإيجاده في الأشياء في ذواتها وقواها.

قَالَ الْجَلَالِيُّ: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الإنشَاء: ١٦]

القراءات: «تؤثرون»: قرأ أبو عمرو بياء الغيب والباقون بتاء الخطاب.

التوجيه: قال ابن جرير: واختلفت القراء في قراءة قوله بل تؤثرون الحياة الدنيا

فقرأ ذلك عامة قراء الأمصار بل تؤثرون بالتاء إلا أبا عمرو فإنه قرأه بالياء وقال يعني الأشقياء والذي لا أوثر عليه في قراءة ذلك التاء لإجماع الحجة من القراء عليه وذكر أن

ذلك في قراءة أبي بن كعب «بل أنتم تؤثرون» فذلك أيضًا شاهد لصحة القراءة بالتاء.

قلتُ: قراءتان متواترتان، وقراءة الياء تفيد الإعراض عن خطابهم لإيثارهم الدنيا

على الآخرة، وأن خطابهم - كما في قراءة التاء - إنما هو خطاب غضبٍ وسخطٍ.



سُورَةُ الْعَاشِيَةِ

قَالَ الْجَلَالِيُّ: ﴿تَصَلَّى نَارًا حَامِيَةً﴾ [الْعَاشِيَةِ: ٤]

القراءات: «تصلى»: قرأ أبو عمرو وشعبة ويعقوب بضم التاء وقرأ الباقر بفتح التاء.

المعنى: قال الرازي: قيل: «المصلّى» عند العرب، أن يحفروا حفيراً فيجمعوا فيه جمراً كثيراً، ثم يعمدوا إلى شاة فيدسوها وسطه، فأما ما يُشوى فوق الجمر أو على المقلاة أو في التنور، فلا يُسمّى مصلّى.

التوجيه: قال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «تصلى» بفتح التاء أي يصيبها صلي النار وقرأه أبو عمرو وأبو بكر عن عاصم ويعقوب «تصلّى» بضم التاء من أصلاه النار بهمزة التعديّة إذا ناله حرّها.

قلت: فهما على هذا قراءتان متكاملتان تفيدان أنّه يجد مسّ النار، ويجد ألماً عظيماً لشدة حرّها، أعاذنا الله منها بفضلته ورحمته. وفيها الرد على من زعم من الملاحدة أنّ أهل النار لا يجدون ألماً للنار بعد تَعَوُّد أجسادهم على حرّها.

قَالَ الْجَلَالِيُّ: ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً﴾ [الْعَاشِيَةِ: ١١]

القراءات: قرأ نافع «تسمع» بضم التاء. «لاغية» بالرفع، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس «يسمع» بالياء، «لاغية» بالرفع. وقرأ الباقر «تسمع» بفتح التاء «لاغية» بالنصب.

التوجيه: قال الرازي: في قوله «لا تسمع» ثلاث قراءات: أحدها - قرأ عاصم وحمة والكسائي بالتاء على الخطاب «لاغية» بالنصب. والمخاطب بهذا الخطاب يحتمل أن يكون هو النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأن يكون لا تسمع يا مخاطب فيها لاغية وهذا يفيد السماع في

الخطاب كقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ نَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ﴾ [الإنسان: ١٩]. ويحتمل أن تكون هذه التاء عائدة إلى وجوه والمعنى لا تسمع الوجوه فيها لاغية. وثانيها- قرأ نافع بالتاء المنقوطة من فوق مرفوعة على التأنيث و«لاغية» بالرفع.

وثالثها- قرأ ابن كثير وأبو عمرو «لَا يُسْمَعُ» بالياء المنقوطة من تحت مضمومة على التذكير «لاغية» بالرفع وذلك جائز لوجهين. الأول: أن هذا الضرب من المؤنث إذا تقدم فعله وكان بين الفعل والاسم حائل حسن التذكير قال الشاعر:

إِنَّ أَمْرًا غَرَّهُ مِنْكَ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدِكَ فِي الدُّنْيَا لِمَغْرُورٍ

والثاني- أن المراد باللاغية اللغو فالتأنيث على اللفظ والتذكير على المعنى.

قلت: قراءة «لَا تُسْمَعُ» بضم التاء، و«لَا يُسْمَعُ» بضم الياء على البناء للمفعول تدل على عدم وجود اللغو أصلاً، فربما وجد ولكن منع الله الأسماع من إدراكه، فالإتيان بالفعل على البناء للمفعول يدل على عدم وجود ذلك أصلاً.

فائدة: قال الرازي: لأهل اللغة في قوله تعالى: «لاغية» ثلاثة أوجه:

أحدها- أنه يقال: لغا يلغو لغواً ولاغية، فاللاغية واللغو شيء واحد ويتأكد هذا الوجه بقوله سبحانه: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا﴾ [الواقعة: ٢٥].

وثانيها- أن يكون صفة والمعنى لا يسمع كلمة لاغية.

وثالثها- قال الأخفش: لاغية أي كلمة ذات لغوكما تقول فارس ودارع لصاحب الفرس والدرع. أما أهل التفسير فلهم وجوه: أحدها- أن اللجنة منزهة عن اللغو لأنها منزل جيران الله تعالى وإنما نالوها بالجد والحق لا باللغو والباطل وهكذا كل مجلس في الدنيا شريف مكرم فإنه يكون مبرأً عن اللغو وكل ما كان أبلغ في هذا كان أكثر جلاله، هذا ما قدره القفال. والثاني- قال الزجاج: لا يتكلم أهل اللجنة إلا بالحكمة والثناء على الله تعالى على ما رزقهم من النعيم الدائم.

والثالث- عن ابن عباس يريد لا تسمع فيها كذباً ولا بهتاناً ولا كفرًا بالله ولا شتمًا. والرابع- قال مقاتل: لا يسمع بعضهم عن بعض الحلف عند شراب كما يحلف أهل الدنيا إذا شربوا الخمر وأحسن الوجوه ما قرره القفال. الخامس- قال القاضي: اللغو ما لا فائدة فيه فالله تعالى نفى عنهم ذلك ويندرج فيه ما يؤدي سامعه على طريق الأولى.

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ [الْعَائِثِيَّةُ: ٢٥]

القراءات: «إياهم»: قرأ أبو جعفر بتشديد الياء وقرأ الباقون بتخفيفها.

التوجيه: قال الزمخشري: وقرأ أبو جعفر المدني: إياهم، بالتشديد، ووجهه أن يكون «فيعلاً» مصدر «أيب» فيعمل من الإياب، أو أن يكون أصله أواباً، فعلاً من أوب، ثم قيل: إيواباً كديوان في «دوان»، ثم فعل به ما فعل بأصل: سيد وميت: فإن قلت: ما معنى تقديم الظرف؟ قلت: معناه التشديد في الوعيد. وأن إياهم ليس إلا إلى الجبار المقتدر على الانتقام، قلت: قال الألويسي: واعترض بأن المقرر أن الواو إذا كانت موضوعة على الإدغام وجاء ما قبلها مكسوراً لا تقلب ياء لأجل الكسر كما في اخرواط مصدر اخروط، وأن ديواناً لا يصلح للتنظير لنصهم على شدوده.

وقال الألويسي أيضاً: قال البطليوسي: في كتاب المثلثات: هذه القراءة تحتمل تأويلين أحدهما: أن يكون إياب بالتشديد فعلاً من أوب على زنة فعل ككذب كذاباً وأصله أواب فلم يعتد بالواو الأولى حاجزاً لضعفها بالسكون فأبدل من الواو الثانية ياءً لانكسار الهمزة فصار في التقدير أوباباً ثم قلبت الأولى ياء أيضاً لاجتماع ياء وواو وسكون إحداهما ولأن الواو الأولى إذا لم تمنع من انقلاب الثانية فهي أجدر بالانقلاب. والثاني: أن يكون فيعلاً وأصله إيواباً فاعل إعلال وفعله على هذا أيب على وزن فيعمل كحوقل حيقلاً من الإياب وأصله أيوب فاعل كما ذكرنا والوجه الأول أقيس لأنهم قالوا في مصدره التأويب، والتفعيل مصدر فعّل لا فيعمل ومع ذلك فقد قالوا هو سريع الأوبة والأيبة فكأنهم آثروا الياء لخفتها. انتهى.

سُوْرَةُ الْفَجْرِ

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿وَالشَّفَعِ وَالْوَتْرِ﴾ [الفَجْرِ: ٣]

القراءات: «الوتر»: قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بكسر الواو والباقون

بفتحها.

التوجيه: قال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «الوتر» بفتح الواو وهي لغة قريش

وأهل الحجاز وقرأه حمزة والكسائي وخلف بكسر الواو وهي لغة تميم وبكر بن سعد بن

بكر وهم بنو سعد أظَّار النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهم أهل العالية فهما لغتان في الوتر بمعنى

الفرد.

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرِ﴾ [الفَجْرِ: ٤]

القراءات: قرأ نافع وأبو عمرو وأبو جعفر بإثبات الياء وصللاً وفي الحالين ابن كثير

ويعقوب والباقون بالحذف مطلقاً.

التوجيه: قال الرازي: قال الزجاج قرئ «إذا يسري» بإثبات الياء ثم قال وحذفها

أحب إليَّ لأنها فاصلة والفواصل تحذف منها الياءات ويدل عليها الكسرات، قال الفراء

والعرب قد تحذف الياء وتكتفي بكسر ما قبلها وأنشد:

كَفَّاكَ كَفٌّ مَا يَبْقَى دِرْهَمًا جُودًا وَأُخْرَى تَعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَ

فإذا جاز هذا في غير الفاصلة فهو في الفاصلة الأولى.

فإن قيل: لم كان الاختيار أن تحذف الياء إذا كان في فاصلة أو قافية والحرف من

نفس الكلمة فوجب أن يثبت كما أثبت سائر الحروف ولم يحذف؟ أجاب أبو علي فقال:

القول في ذلك أن الفواصل والقوافي موضع وقف والوقف موضع تغيير فلما كان الوقف

تغير فيه الحروف الصحيحة بالتضعيف والإسكان وروم الحركة فيها غيرت هذه الحروف

المشابهة للزيادة بالحذف، وأما من أثبت الياء في «يسري» في الوصل والوقف فإنه يقول الفعل لا يحذف منه في الوقف كما يحذف في الأسماء نحو قاضٍ وغازٍ تقول هو يقضي وأنا أقضي فثبتت الياء ولا تحذف.

وقال ابن جرير: واختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأته عامة قراء الشام والعراق «يسر» بغير ياء وقرأ ذلك جماعة من القراء بإثبات الياء، وحذف الياء في ذلك أعجب إلينا ليوفق بين رؤوس الآي إذ كانت بالراء، والعرب ربما أسقطت الياء في موضع الرفع مثل هذا اكتفاءً بكسر ما قبلها منها من ذلك قول الشاعر:

ليس تخَضَى يسارتي قدر يومٍ ولقد يُحذف شميّتي إعساري

فائدة: قال الألويسي: وحذفت الياء عند الجمهور وصلًا ووقفًا من آخر «يسر» مع أنها لام مضارع غير مجزوم اكتفاءً عنها بالكسرة للتخفيف ولتتوافق رؤوس الآي ولذا رسمت كذلك في المصاحف ولا ينبغي أن يقال أنها حذفت لسقوطها في خطها فإنه يقتضي أن القراءة باتباع الرسم دون رواية سابقة عليه وهو غير صحيح، وخصّ نافع وأبو عمرو في رواية هذا الحذف بالوقف لمراعاة الفواصل ولم يحذف مطلقًا ابن كثير ويعقوب وفي تفسير البغوي سئل الأخفش عن علة سقوط ياء «يسر» فقال: الليل لا يسري ولكن يُسرى فيه وهو تعليل كثيرًا ما يُسأل عنه لخفائه والجواب أنه أراد أنه لما عدل عن الظاهر في المعنى وغير ما كان حقه معنيًا آخر غير لفظه لأن الشيء يجر جنسه لإلفه به: «إن الطيور على أمثالها تقع». وهذا كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا﴾ أنه لما عدل عن باغية أسقطت منه التاء ولم يقل بغية ومثله من بدائع اللغة العربية ويمكن التعليل بنحوه على تفسير «يسر» بـ «يمضي» لما فيه من العدول عن الظاهر في المعنى أيضًا. اهـ.

قلت: وهي والله فائدة أغلى من الذهب، فالحمد لله على نعمة القرآن!! ومراده بقوله «ويمكنه التعليل بنحوه على تفسير «يسر» بـ «يمضي» يعني أن سير الليل فعل مجازي،

كقولهم: دق القلب، وليس الليل بفاعلٍ حقيقةً، فساغ العدول عن اللفظ المشهور كذلك.

وقال ابن عاشور: قال أبو علي: وليس إثبات الياء في الوقف بأحسن من الحذف وجميع ما لا يحذف وما يختار فيه أن لا يحذف «نحو القاض بالألف واللام» يحذف إذا كان في قافية أو فاصلة فإن لم تكن فاصلة فالأحسن إثبات الياء. وأما نافع وأبو عمرو وأبو جعفر فلا يوهن رسم المصحف روايتهم لأن رسم المصحف جاء على مراعاة حال الوقف ومراعاة الوقف تكثر في كيفيات الرسم.

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْنَلَهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ، وَنَعَّمَهُ، فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنَلَهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ، فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ ﴿١٦﴾﴾ [التَّجْوِيدُ: ١٥ - ١٦]

القراءات: أثبت الياء «أكرمني»، «أهانني» وصلاً: نافع وأبو جعفر، وفي الحاليين البزي ويعقوب، وأما أبو عمرو، فحذفها في الوقف قولاً واحداً وله في الوصل وجهان، والباقون بحذفها مطلقاً.

التوجيه: قال القرطبي: وأثبت البزي وابن محيصن ويعقوب الياء من «أكرمن» و«أهانن» في الحاليين؛ لأنها اسم فلا تحذف وأثبتها المدنيون في الوصل دون الوقف، اتباعاً للمصحف وخير أبو عمرو في إثباتها في الوصل أو حذفها لأنها رأس آية وحذفها في الوقف لخط المصحف. وقرأ الباقر بحذفها لأنها وقعت في الموضعين بغير ياء، والسنة ألا يخالف خط المصحف لأنه إجماع الصحابة.

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنَلَهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾ [التَّجْوِيدُ: ١٦]

القراءات: «فقدر»: قرأ ابن عامر وأبو جعفر بتشديد الدال والباقرن بتخفيفها.

التوجيه: قال ابن جرير: واختلفت القراء في قراءة قوله «فقدر عليه رزقه» فقرأت عامة قراء الأمصار ذلك بالتخفيف «فقدر» بمعنى «فقتّر» خلاً أبي جعفر القارئ فإنه قرأ

ذلك بالتشديد «فقدّر» وذكر عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يقول قدّر بمعنى يعطيه ما يكفيه ويقول لو فعل ذلك به ما قال ربي أهانني، والصواب من قراءة ذلك عندنا بالتخفيف لإجماع الحجة من القراءة عليه.

قلت: هما قراءتان متواترتان قد أجمعت عليهما الأمة، وقد نقلنا عن ابن عاشور قريباً أن «قدر» بالتشديد والتخفيف بمعنى.

قَالَ الْجَلَالِيُّ: ﴿كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ ﴿١٧﴾ وَلَا تَحْضُونَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ﴿١٨﴾ وَتَأْكُلُونَ الثَّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا ﴿١٩﴾ وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴿٢٠﴾﴾

[الْبَجَرَةُ: ١٧ - ٢٠]

القراءات: «لا تكرمون»، «لا تحاضون»، «وتأكلون»، «تحبون» قرأ أبو عمرو ويعقوب بخلف عن روح بياء الغيب في الأفعال الأربعة وقرأ الباقر بقاء الخطاب في الجميع على الالتفات وهو الوجه الثاني لروح.

«ولا تحاضون» قرأ عاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف العاشر بفتح الحاء وإثبات ألف بعدها على حذف إحدى التائين تخفيفاً لأن الأصل «تتحاضون» وقرأ الباقر بضم الحاء وحذف الألف التي بعدها.

التوجيه: قال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «لا تكرمون»، «ولا تحضون»، «وتأكلون»، «وتحبون» بالثناة الفوقية على الخطاب بطريقة الالتفات من الغيبة في قوله «أما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه» الآيات لقصد مواجعتهم بالتوبيخ وهو بالمواجهة أوقع منه بالغيبة وقرأها أبو عمرو ويعقوب بالثناة التحتية على الغيبة لتعريف النبي ﷺ والمسلمين بذلك فضحاً لدخائلهم على نحو قوله تعالى «يقول أهلكت ما لا لبدا أيجسب أن لم يره أحد» وقرأ الجمهور «ولا تحضون» بضم الحاء مضارع حَضَّ وقرأه عاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف «تتحاضون» بفتح الحاء وألف بعدها مضارع حاض بعضهم بعضاً

وأصله تتحاضون فحذفت إحدى التائين اختصاراً للتخفيف أي تتماؤنون على ترك الحض على الإطعام.

وقال الألويسي: والفعل على القراءتين جوز أن يكون متعدياً ومفعوله محذوف فقيل: أنفسهم أو أنفسكم وقيل أهلكم أو أهلكم وقيل أحداً وجوز وهو الأولى أن يكون منزلاً منزلة اللازم للتعميم.

قَالَ الْجَلَالِيُّ: ﴿فِيَوْمٍذِ لَا يَعَذَّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ ۖ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ﴾

[الجنَّة: ٢٥ - ٢٦]

القراءات: «لا يعذب»، «ولا يوثق»: قرأ الكسائي ويعقوب بفتح الذال والشاء وقرأ الباقون بكسرهما.

التوجيه: قال الرازي: قراءة العامة «يعذب ويوثق» بكسر العين فيهما قال مقاتل: معناه فيومئذ لا يعذب عذاب الله أحد من الخلق ولا يوثق وثاق الله أحد من الخلق والمعنى لا يبلغ أحد من الخلق كبلاغ الله في العذاب والوثاق. قال أبو عبيد: هذا التفسير ضعيف لأنه ليس يوم القيامة معذب سوى الله فكيف يقال لا يعذب أحد في مثل عذابه. وأجيب عن هذا الاعتراض من وجوه. الأول- أن التقدير لا يعذب أحد في الدنيا عذاب الله الكافر يومئذ ولا يوثق في الدنيا وثاق الله الكافر يومئذ والمعنى مثل عذابه ووثاقه في الشدة والمبالغة. الثاني- أن المعنى لا يتولى يوم القيامة عذاب الله أحد أي الأمر يومئذ أمره ولا أمر لغيره. الثالث- وهو قول أبي علي الفارسي أن يكون التقدير لا يعذب أحد من الزبانية مثل ما يعذبونه فالضمير في عذابه عائد إلى الإنسان، وقرأ الكسائي لا «يعذب ولا يوثق» بفتح العين فيهما واختاره أبو عبيد وعن أبي عمرو أنه رجع إليها في آخر عمره لما روي أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قرأهما بالفتح، والضمير للإنسان الموصوف وقيل هو أبي بن

خلف. وهذه القراءة تفسيران: أحدهما: لا يُعَذَّبُ أحدٌ مثل عذابه ولا يوثق بالسلاسل والأغلال مثل وثاقه لتناهيه في كفره وفساده.

والثاني- أنه لا يُعَذَّبُ أحدٌ من الناس عذاب الكافر كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُزْرُ وَازِرَةٌ وَّزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤]. قال الواحدي: وهذا أولى الأقوال.

وقال ابن جرير: والصواب من القول في ذلك عندنا ما عليه قراء الأمصار وذلك كسر الذال والشاء لإجماع الحجة من القراء عليه، قلت: القراءتان متواترتان، وقد أبان القرطبي: وجوه القراءتين، فقال: «فيومئذٍ لا يُعَذَّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ» أي لا يعذب كعذاب الله ولا يوثق كوثاقه أحد والكناية ترجع إلى الله تعالى وهو قول ابن عباس والحسن. وقرأ الكسائي «لا يُعَذَّبُ»، و«لا يوثق» بفتح الذال والشاء أي لا يُعَذَّبُ أحدٌ في الدنيا كعذاب الله الكافر يومئذٍ ولا يوثق كما يوثق الكافر والمراد إبليس لأن الدليل قام على أنه أشد الناس عذاباً لأجل إجرامه فأطلق الكلام لأجل ما صحبه من التفسير وقيل: إنه أمية بن خلف قام على أنه أشد الناس عذاباً لأجل إجرامه فأطلق الكلام لأجل ما صحبه من التفسير يعني أنه لا يعذب كعذاب هذا الكافر المعين أحد ولا يوثق بالسلاسل والأغلال كوثاقه أحد لتناهيه في كفره وعناده. وقيل: أي لا يعذب مكانه أحد فلا يؤخذ منه فداء والعذاب بمعنى التعذيب والوثاق بمعنى الإيثاق. وقيل: لا يُعَذَّبُ أحدٌ ليس بكافر عذاب الكافر واختار أبو عبيد وأبو حاتم فتح الذال والشاء وتكون الهاء ضمير الكافر لأن ذلك معروف أنه لا يعذب أحد كعذاب الله وقد روى أبو قلابة عن النبي ﷺ أنه قرأ بفتح الذال والشاء وروي أن أبا عمرو رجع إلى قراءة النبي ﷺ وقال أبو علي: يجوز أن يكون الضمير للكافر على قراءة الجماعة، أي لا يعذب أحدٌ أحدًا مثل تعذيب هذا الكافر، فتكون الهاء للكافر، والمراد بـ «أحد» الملائكة الذين يتولون تعذيب أهل النار.

وقال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «يعذب» بكسر الذال «ويوثق» بكسر الشاء على أن «أحد» في الموضعين فاعل «يعذب»، «يوثق» وأن عذابه من إضافة المصدر إلى مفعوله

فضمير «عذابه» عائد إلى الإنسان في قوله «يتذكر الإنسان» وهو مفعول مطلق مبين للنوع على معنى التشبيه البليغ أي عذابًا مثل عذابه وانتفاء المماثلة في الشدة أي يعذب عذابًا هو أشد عذاب يعذبه العصاة أي عذابه لا نظير له في أصناف عذاب المعذَّبين على معنى قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ والمراد في شدته. فانحصر الأحد المعذب «بكسر الذا» في فرد وهو الله تعالى وقرأه الكسائي ويعقوب بفتح ذال «يعذب» وفتح ثاء «يوثق» مبنيين للنائب. والمعنى لا يُعذَّب أحد مثل عذاب ما يُعذَّب به ذلك الإنسان المتحسر يومئذ ولا يوثق أحد مثل وثاقه فـ «أحد» هنا بمنزلة «أحدًا» في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾.



سُورَةُ الْبَلَدِ

قَالَ الْجَلِّي: ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَا لَّا بُدَّ﴾ [الْبَلَدُ: ٦]

القراءات: «لبدا» قرأ أبو جعفر بتشديد الباء والباقون بتخفيفها.

التوجيه: قال ابن جرير: قرأت عامة قراء الأمصار بتخفيف الباء «لبدا»، وقرأ أبو جعفر بتشديدها، والصواب بتخفيفها لإجماع الحجة عليه.

قلت: هما قراءتان متواترتان، قال القرطبي: وقرأ أبو جعفر «مَالًا لُبْدًا» بتشديد الباء مفتوحة على جمع لابد مثل راعع ورَّكع وساجد وسُجِّد وشاهد وشَهَّد ونحوه وقرأ مجاهد وحميد بضم الباء واللام مخففاً جمع لُبود وقرأ الباكون بضم اللام وفتح الباء مخففاً جمع لَبْدَة ولبدة وهو ما تلبد يريد الكثرة. قلت: قراءة مجاهد غير متواترة.

وقال ابن عاشور: و«لبدا» بضم اللام، وفتح الموحدة في قراءة الجمهور وهو جمع لبدة بضم اللام وهي ما تلبد من صوف أو شعر أي تجمع والتصق بعضه ببعض وقرأه أبو جعفر «لبدا» بضم اللام وتشديد الباء على أنه جمع لابد بمعنى مجتمع بعضه إلى بعض مثل: صِيَمٌ وَقِيَمٌ أو على أنه اسم على زنة فَعَلٍ مثل زَمَلٍ للضعيف وَجِنٌ للجبان.

قَالَ الْجَلِّي: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ۝١٣ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [الْبَلَدُ: ١٣ - ١٤]

القراءات: «فك رقبة أو إطعام»: قرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة وأبو جعفر ويعقوب وخلف العاشر، «فك» برفع الكاف. «رقبة» بالجر. «إطعام» بكسر الهمزة وألف بعد العين ورفع الميم منونة.

وقرأ الباكون: «فك» بفتح الكاف، «رقبة» بالنصب، «أطعم» بفتح الهمزة والميم.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «فَكُّ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامٌ» والتقدير هي فك رقبة أو إطعام، وقرئ «فَكُّ رَقَبَةٍ أَوْ أَطْعَمٌ» على الإبدال من اقتحم العقبة. وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا

أَلْعَبَةُ ❁ اعتراض. قال الضراء: وهو أشبه الوجهين بصحيح العربية لقوله تعالى: «ثم كان» لأن فَكَّ وأطعم فَعَلَ وقوله كان فِعْلٌ وينبغي أن يكون الذي يعطف عليه الفعل فعلاً أما لو قيل: «ثم أن كان» كان ذلك مناسباً لقوله تعالى «فَكَّ رَقَبَةً» بالرفع لأنه يكون عطفاً للاسم على الاسم.

وقال ابن جرير: والصواب من القول في ذلك أنها قراءتان معروفتان قد قرأ بكل واحدة منهما علماء من القراء وتأويلهما مفهوم فبأيتها قرأ القارئ فمصيب، فقراءته إذا قرئ على وجه الفعل تأويله: فلا اقتحم العقبة لا فَكَّ رَقَبَةً ولا أطعم ثم كان من الذين آمنوا وما أدراك ما العقبة على التعجب والتعظيم وهذه القراءة أحسن مخرجاً في العربية لأن الإطعام اسم وقوله «ثم كان من الذين آمنوا» فعل والعرب تؤثر ردّ الأسماء على الأسماء مثلها والأفعال على الأفعال ولو كان مجيء التنزيل «ثم أن كان من الذين آمنوا» كان أحسن وأشبه بالإطعام والفك من «ثم كان» ولذلك قلت: فَكَّ رَقَبَةً أو أطعم أوجه في العربية من الآخر وإن كان للآخر وجه معروف ووجهه أن تضمير «أن» ثم تلقى كما قال طرفة بن العبد:

ألا أيها ذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

بمعنى ألا أيها ذا الزاجري أن أحضر الوغى، وفي قوله «وأن أشهد» الدلالة البينة على أنها معطوفة على «أن» أخرى مثلها قد تقدمت قبلها فذلك وجه جوازه وإذا وجه الكلام إلى هذا الوجه كان قوله: فَكَّ رَقَبَةً أو إطعام تفسيراً لقوله وما أدراك ما العقبة كأنه قيل وما أدراك ما العقبة هي فَكَّ رَقَبَةً أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة كما قال جل ثناؤه وما أدراك ما هامية» ثم قال «نار حامية» مفسراً لقوله «فأمه هاوية» ثم قال وما أدراك ما الهاوية هي نار حامية. اهـ. وقال القرطبي: وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: «فَكَّ» بفتح الكاف على الفعل الماضي «رَقَبَةً» نصباً لكونها مفعولاً «أو أطعم» بفتح الهمزة ونصب الميم من غير ألف على الفعل الماضي أيضاً لقوله. «ثم كان من الذين آمنوا» فهذا أشكل بـ

«فَكُّ وَأَطْعَمٌ» وقرأ الباقون: «فَكُّ» رفعا على أنه مصدر فككت. «رَقَبَةٌ» خفض بالإضافة «أَوْ إِطْعَامٌ» بكسر الهمزة وألف ورفع الميم وتنوينها على المصدر أيضا واختاره أبو عبيد وأبو حاتم لأنه تفسير لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ﴾ ثم أخبره فقال ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ (١٣) أَوْ إِطْعَمٌ ﴿ المعنى: اقتحام العقبة: فك رقبة أو إطعام.



سُورَةُ الشَّمْسِ

قَالَ تَجَالِي: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ [الشَّمْسِ: ١٥]

القراءات: «ولا يخاف» قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر بالفاء (فلا) وقرأ الباقر

بالواو.

المعنى: قال القرطبي: المعنى: فعل الله ذلك بهم غير خائف أن تلحقه تبعة

الدمدمة من أحد، قال ابن عباس والحسن وقتادة ومجاهد والهاء في «عُقْبَاهَا» ترجع إلى الفعل. قال السدي والضحاك والكلبي: ترجع إلى العاقر أي لم يخف الذي عقرها عُقبى ما صنع وقاله ابن عباس أيضاً، وفي الكلام تقديم وتأخير مجازة: إذ انبعث أشقاها ولا يخاف عُقباه. وقيل: لا يخاف رسول الله صالح عاقبة إهلاك قومه ولا يخشى ضرراً يعود عليه من عذابهم لأنه قد أنذرهم ونجاه الله تعالى حين أهلكهم، وقرأ نافع وابن عامر «فلا» بالفاء وهو الأجود لأنه يرجع إلى المعنى الأول أي فلا يخاف الله عاقبة إهلاكهم والباقر بالواو وهي أشبه بالمعنى الثاني أي ولا يخاف الكافر عاقبة ما صنع.

فائدة: قال ابن جرير: واختلفت القراءة في إمالة ما كان من ذوات الواو في هذه

السورة وغيرها كقوله والقمر إذا تلاها وما طحاها ونحو ذلك فكان يفتح ذلك كله عامة قراء الكوفة ويميلون ما كان من ذوات الياء غير عاصم والكسائي فإن عاصمًا كان يفتح جميع ذلك ما كان منه من ذوات الواو وذوات الياء لا يفتح منه شيئاً وكان الكسائي يكسر ذلك كله وكان أبو عمرو ينظر إلى اتساق رؤوس الآي فإن كانت متسقة على شيء واحد أمال جميعها وأما عامة قراء المدينة فإنهم لا يميلون شيئاً من ذلك الإمالة الشديدة ولا يفتحونه الفتح الشديد ولكن بين ذلك وأفصح ذلك وأحسنه أن ينظر إلى ابتداء السورة فإن كانت رؤوسها بالياء أجرى جميعها بالإمالة غير الفاحشة وإن كانت رؤوسها بالواو فتحت وجرى جميعها بالفتح غير الفاحش وإذا انفرد نوع من ذلك في موضع أميل

ذوات الياء الإمامة المعتدلة وفتح ذوات الواو الفتح المتوسط وأن أميلت هذه وفتحت هذه لم يكن لحنًا غير أن الفصيح من الكلام هو الذي وصفنا صفته.

التوجيه: قال ابن عاشور: وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر «فلا يخاف عقباها»

بفاء العطف تفريعًا على «قدمم عليهم رهم» وهو مكتوب بالفاء في مصاحف المدينة ومصحف الشام.. ومعنى التفريع بالفاء على هذه القراءة تفريع العلم بانتفاء خوف الله منهم مع قوتهم ليرتدع بهذا العلم أمثالهم من المشركين، وقرأ الباقر من العشرة «ولا يخاف عقباها» بواو العطف أو الحال وهي كذلك في مصاحف أهل مكة وأهل البصرة والكوفة وهي رواية قرائها، وقال ابن القاسم وابن وهب: أخرج لنا مالك مصحفًا لجدّه وزعم أنه كتبه في أيام عثمان بن عفان حين كتب المصاحف وفيه «ولا يخاف» بالواو وهذا يقتضي أن بعض مصاحف المدينة بالواو ولكنهم لم يقرءوا بذلك لمخالفته روايتهم.



سُورَةُ الْبَيْنَاتِ

قَالَ تَجَالِي: ﴿لِيسْرَى﴾، ﴿لِلْعُسْرَى﴾ [البَيْنَاتِ: ٧ - ١٠]

القراءات: قرأ أبو جعفر «لِيسْرَى»، «لِلْعُسْرَى» وقرأ الباقر «لِيسْرَى»، «لِلْعُسْرَى».

التوجيه: قرئ بضم السين في كلمتي «اليسرى»، و«العسرى» على الأصل، وقرئ بسكون السين فيها تخفيفاً، وهما لغتان معروفتان واستعمالان مشهوران عند العرب، ووجهها - والله أعلم - بيان اختلاف التيسير، فربما يسّر الله اليسرى لعبد، وهو يجد مشقةً في ذلك، وهو ما تدل عليه قراءة «لِيسْرَى» لما يفيد الضم من ثقل، وربما يسره الله لليسرى بلا مشقةٍ يجدها، وهو ما تدل عليه قراءة «لِيسْرَى» لما يفيد السكون من خفة، وكذا يُقال في كلمة «للعسرى».



سُورَةُ الْجَاثِقِ

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿أَنْ رَأَاهُ أَسْتَغْنَى﴾ [الْجَاثِقُ: ٧]

القراءات: قرأ قنبل بخلف عنه «أَنْ رَأَاهُ» وقرأ الباكون «أَنْ رَءَاهُ» وهو الوجه الثاني لقنبل.

التوجيه: قرئ «رَأَاهُ»، «رَءَاهُ» بالمد وقصره، وهما وجهان عند العرب، والقراءتان تدلان على طبائع مختلفة للبشر، فبعضهم بمجرد تمتعه بالنعيم والغنى يظنّ أنه قد استغنى عن ربه وتطغى نفسه، وهذا ما تدل عليه قراءة «رَأَاهُ»؛ فإنّ قصر الممدود لا يستغرق زمناً، وبعض البشر مع طول زمان تمتعه بالنعيم والغنى يرى أنه قد استغنى، وهذا ما تدل عليه قراءة «رَءَاهُ»؛ فإن الزمن الذي يستغرقه المدّ يدل على ذلك، والله أعلم.



سُورَةُ الْقَدَّارِ

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿سَلَّمُ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [الْقَدَّارُ: ٥]

القراءات: «مطلع» قرأ الكسائي وخلف العاشر بكسر اللام والباقون بفتح اللام.

التوجيه: قال الرازي: قرئ بكسر اللام وفتحها، ومن قرأ بكسر اللام فهو اسم لوقت الطلوع وكذا مكان الطلوع مطلع قاله الزجاج. أما أبو عبيدة والفراء وغيرهما فإنهم اختاروا فتح اللام لأنه بمعنى المصدر وقالوا الكسر اسم نحو المشرق ولا معنى لاسم موضع الطلوع هاهنا. بل إن حُمل على ما ذكره الزجاج من اسم وقت الطلوع صح. قال أبو علي: ويمكن حمله على المصدر أيضًا لأن من المصادر التي ينبغي أن تكون على المفعول ما قد كسر كقولهم علاء المكبر والمعجز، قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، فكذلك كسر المطلع جاء شاذًا عما عليه بابه.

وقال ابن جرير: واختلفت القراء في قراءة قوله «حتى مطلع الفجر» فقرأت ذلك عامة قراء الأمصار سوى يحيى بن وثاب والأعمش والكسائي مطلع الفجر بفتح اللام بمعنى حتى طلوع الفجر تقول العرب طلعت الشمس طلوعًا ومطلعًا وقرأ ذلك يحيى بن وثاب والأعمش والكسائي حتى مطلع الفجر بكسر اللام توجيهًا منهم ذلك إلى الاكتفاء بالاسم من المصدر وهم ينوون بذلك المصدر والصواب من القراءة في ذلك عندنا فتح اللام لصحة معناه في العربية وذلك أن المطلع بالفتح هو الطلوع والمطلع بالكسر هو الموضع الذي تطلع منه ولا معنى للموضع الذي تطلع منه في هذا الموضع.

قلتُ: هما قراءتان متواترتان، ثمَّ إنَّ كون «مطلع» بالكسر هو الموضع ليس متفقاً عليه، قال أبو حيان: وقرأ الجمهور «مطلع» بفتح اللام وأبو رجاء والأعمش وابن وثاب وطلحة وابن محيصن والكسائي وأبو عمرو: بخلاف عنه بكسرها فقليل: هما مصدران في لغة بني تميم وقيل المصدر بالفتح وموضع الطلوع بالكسر عند أهل الحجاز. وقال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «مطلع» بفتح اللام على أنه مصدر ميمي أي طلوع الفجر أي ظهوره وقرأه الكسائي وخلف بكسر اللام على معنى زمان طلوع الفجر.



سُورَةُ الْبَيِّنَاتِ

قَالَ تَجَالِي: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ ۖ﴾ [البينة: ٦] **الْبَرِيَّةُ**

القراءات: قرأ نافع وابن ذكوان «البريئة» وقرأ الباقون «البرية».

التوجيه: قال الرازي: قرأ نافع البريئة بالهمز وقرأ الباقون بغير همز وهو من برأ الله الخلق والقياس فيها الهمز إلا أنه ترك همزه كالنبي والذرية الخابية، والهمزة فيه كالدرد إلى الأصل المتروك في الاستعمال كما أن من همز النبي كان كذلك وترك الهمز فيه أجود وإن كان الهمز هو الأصل لأن ذلك صار كالشيء المرفوض المتروك وهمز من همز البرية يدل على فساد قول من قال إنه من البرا الذي هو التراب.

وقال القرطبي: قال الفراء: إن أخذت البرية من البراءة بفتح الباء والراء: أي التراب، فأصله غير مهموز بقوله منه: براه الله يبروه برواً أي خلقه وقيل: البرية من بريت القلم أي قدرته.

وقال ابن جرير: والعرب لا تهمز البرية ويترك الهمز فيها قرأتها قراء الأمصار غير شيء يذكر عن نافع ابن أبي نعيم فإنه حكى بعضهم عنه أنه كان يهمزها وذهب بها إلى قول الله ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢] بهمز «نبرأها» وأنها فعيلة من ذلك وأما الذين لم يهمزوها فإن لتركهم الهمز في ذلك وجهين: أحدهما - أن يكونوا تركوا الهمز فيها كما تركوه من الملك وهو مفعول من ألك أو لأك ومن يرى وترى ونرى وهو يفعل من رأيت والآخر - أن يكونوا وجهوها إلى أنها فعيلة من البرى وهو التراب، وقد حكى عن العرب سماعاً: بفيك البرى يعني به التراب.

وقال القرطبي: قرأ نافع وابن ذكوان بالهمز على الأصل في الموضعين من قولهم: برأ الله الخلق وهو البارئ الخالق وقال تعالى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ تَبْرَأَهَا﴾، وقرأ الباقون بغير همز وشد الياء عوضاً منه. قال الفراء: إن أخذت البرية من البرى وهو التراب فأصله غير الهمز تقول منه براه الله يبرؤه برؤاً أي خلقه قال القشيري ومن قال البرية من البرى وهو التراب قال: لا تدخل الملائكة تحت هذه اللفظة وقيل: البرية: من برئت القلم أي قدرته فتدخل فيه الملائكة ولكنه قول ضعيف لأنه يجب منه تحطئة من همزوا وقوله ﴿شُرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ أي شر الخليقة فقيل: يحتمل أن يكون على التعميم وقال قوم: أي هم شر البرية الذين كانوا في عصر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما قال تعالى: ﴿وَإِنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ أي على عالمي زمانكم ولا يبعد أن يكون في كفار الأمم قبل هذا من هو شر منهم مثل فرعون وعافر ناقة صالح وكذا ﴿خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ إما على التعميم أو خير برية عصرهم.

وقال الألويسي: وقرأ الأعرج وابن عامر ونافع: «البريئة» هنا وفيما بعد بالهمزة فقيل هو الأصل من برأهم الله تعالى بمعنى ابتدأهم واخترع خلقهم فهي فعيلة بمعنى مفعولة لكن عامة العرب إلا أهل مكة التزموا تسهيل الهمزة بالإبدال والإدغام فقالوا: البرية كما قالوا الذرية والخابية وقيل: ليس بالأصل وإنما البرية بغير همز من البرى المقصور يعني التراب فهو أصل برأسه والقراءتان مختلفتان أصلاً ومادة ومتفقتان معنى في رأي وهو أن يكون المراد عليهما البشر ومختلفان فيه أيضاً في رأي آخر وهو أن يكون المراد بالمهموز الخليقة الشاملة للملائكة والجن كالبشر وبغير المهموز البشر المخلوق من التراب فقط وأياً ما كان فليست القراءة بالهمز خطأ، كيف وقد نقلت عن ثبوت عصمته مع أن الهمزة لغة قوم من أنزل عليه الكتاب صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقال ابن عاشور: و«البريئة» قرأه نافع وحده وابن ذكوان عن ابن عامر بهمز بعد الياء فعلية من برأ الله إذا خلق. وقرأه بقية العشرة بياء تحتية مشددة دون همز على تسهيل الهمز بعد الكسرة ياءً وإدغام الياء الأولى في الياء الثانية تخفيفاً. وإثبات الهمزة لغة أهل

الحجاز والتخفيف لغة بقية العرب كما تركوا الهمز في الذرية والنبي؛ قال سيبويه: ليس أحد من العرب إلا ويقول: تنبأ مسيلمة بالهمز غير أنهم تركوا الهمز في النبي كما تركوه في الذرية والبرية إلا أهل مكة فإنهم يهمزونها ويخالفون العرب في ذلك.



obeykhalid.com

سورة الزلزلة

قَالَ الْعَالِي: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ﴿٧﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ

مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]

القراءات: قرأ هشام وصلًا ووقفًا «يره» وقرأ الباقون «يره» وصلًا وبإسكانها ووقفًا وعند الوصل تقرأ مع الصلة.

التوجيه: قرئ «يره» بضم الهاء على أن الهاء (ضمير الكناية) مبني على الضم وهذا هو الأصل، وقرئ «يره» بالإسكان من باب التخفيف بحذف الحركة قياسًا لضمير (الهاء) على ميم الجمع التي تكون ساكنة وقرئ بالاختلاس نظرًا إلى أن أصل الفعل «يراه» والهاء قبلها حرف ساكن ولا صلة فيها، والله أعلم.



سُورَةُ التَّكْوِيْنِ

قَالَ تَجَالِي: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ [التَّكْوِيْنِ: ٦]

القراءات: «لترون» قرأ ابن عامر والكسائي بضم التاء والباقون بفتحها.

التوجيه: قال القرطبي: قرأ الكسائي وابن عامر «لَتُرُونَنَّ» بضم التاء من أريته الشيء أي تحشرون إليها فترونها وقرئ بفتح التاء وهي قراءة الجماعة لترون الجحيم بأبصاركم على البعد.

قلت: قراءة «لترون» بفتح التاء تفيد نسبة الرؤية إلى العين وأنها سترى الجحيم، وقراءة ضم التاء تدل على أن المرء إذا صرف بصره عن الجحيم لهوله، فإن الله يصرف بصره إليه، كما قال تعالى عن أصحاب الأعراف ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الإعراف: ٤٧].



سُورَةُ الْهُنَّةِ

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾ [الهُنَّةُ: ٢]

القراءات: «جَمَعَ» قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وأبو جعفر وروح وخلف العاشر بتشديد الميم والباقون بتخفيفها على الأصل.

التوجيه: قرئ «جمع» بالتشديد، والمعنى في جمع وجمع واحد متقارب، والفرق أن «جمع» بالتشديد يفيد أنه جمعه من هاهنا وهاهنا، وأنه لم يجمعه في يوم واحد، ولا في يومين، ولا في شهر، ولا في شهرين، يقال فلان يجمع الأموال أي يجمعها من طرق شتى، وأما «جمع» بالتخفيف، فتدل على ذم ولوم من جمع أموالاً قليلةً فاغتر بها وركن بسببها إلى الدنيا كما أن «جمع» تدل على ذم من اغتر بالأموال الكثيرة التي جمعها، فهما متكاملتان.

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿فِي عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍ﴾ [الهُنَّةُ: ٩]

القراءات: «عُمَدٌ» قرأ شعبة وحمزة والكسائي وخلف العاشر بضم العين والميم جمع «عمود» والباقون بفتحها.

المعنى: قال ابن عاشور: العمود: خشبة غليظة مستطيلة، والممددة: المجعلولة طويلة جداً وهو اسم مفعول من مدده إذا بالغ في مده.

التوجيه: قال الرازي: قال الفراء: عُمَدٌ وَعَمَدٌ وَعُمْدٌ مثل الأديم والأدم والأدم، والإهاب والأهب والأهب، والعقيم والعقم والعقم، وقال المبرد وأبو علي: العمد جمع عمود على غير واحد، أما الجمع على واحد فهو العُمْد مثل زبور وزبر، ورُسُول ورُسُل. وقال الألوسي: قرئ «عُمْد»، «عَمَد»، وهو في القراءتين جمع عمود بلا خلاف.



سُورَةُ قُرَيْشٍ

قَالَ النَّجَّارِيُّ: ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ ۝١ إِذْ لَفِيهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾

[قُرَيْشٍ: ١-٢]

القراءات: «إيلاف» قرأ ابن عامر بحذف الياء، وقرأ أبو جعفر بحذف الهمزة، وقرأ الباقون بإثبات الهمزة والياء مصدر «ألف» رباعياً «الألفاً» فأبدلت الهمزة الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها. ووجه قراءة أبي جعفر أنه مصدر «ألف إلفاً» فلما أبدلت الهمزة الثانية ياء حذفت الأولى على غير قياس.

المعنى: الإيلاف هو الإلف، قال علماء اللغة: ألفت الشيء وألفته إلفاً وإلفاً وإيلاًفاً بمعنى واحد، أي لزمته فيكون المعنى لإلف قريش هاتين الرحلتين فتتصلا ولا تنقطعاً.

التوجيه: قال ابن جرير: اختلفت القراء في قراءة لإيلاف قريش إيلافهم فقرأ ذلك عامة قراء الأمصار بياء بعد همز لإيلاف وإيلافهم سوى أبي جعفر فإنه وافق غيره في قوله لإيلاف فقرأه بياء بعد همزة واختلف عنه في قوله إيلافهم فروي عنه أنه كان يقرؤه إلفهم على أنه مصدر من ألف يألف إلفاً بغير ياء وحكى بعضهم عنه أنه كان يقرؤه إلفهم بغير ياء مقصورة الألف والصواب من القراءة في ذلك عندي من قرأه لإيلاف قريش إيلافهم بإثبات الياء فيهما بعد الهمزة من ألفت الشيء أولفه إيلاًفاً لإجماع الحجة من القراء عليه، وللعرب في ذلك لغتان ألفت وألفت فمن قال ألفت بمد الألف قال فأنا أوألف إيلاًفاً ومن قال ألفت بقصر الألف قال فأنا ألف إلفاً وهو رجل ألف إلفاً وحكى عن عكرمة أنه كان يقرأ ذلك: لتألف قريش إلفهم رحلة الشتاء والصيف.

وقال ابن عاشور: والإيلاف: مصدر أألف بهمزتين بمعنى ألف وهما لغتان والأصل هو ألف وصيغة الإفعال فيه للمبالغة لأن أصلها أن تدل على حصول الفعل من الجانبين فصارت تستعمل في إفادة قوة الفعل مجازاً ثم شاع ذلك في بعض الأفعال حتى ساوى الحقيقة مثل سافر وعافاه الله وقاتلهم الله.



سُورَةُ الْكَوْثَرِ

قَالَ تَجَالِي: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣]

القراءات: قرأ أبو جعفر ووفقاً حمزة «شانيك» وقرأ الباقون «شانتك».

المعنى: الشانئ: هو الكاره المبغض.

التوجيه: قرئ بالهمز «شانتك» وقرئ بالياء «شانيك» والقراءة بالهمز وإبدالها بالياء لغتان عند العرب، ووجهها - والله أعلم - أن يقال «شانتك» بالهمز فيها ثقل وقوة و«شانيك» بالياء فيها خفة، فالقراءتان تدلان على أن أيّ مبغضٍ لرسول الله ﷺ سواءً كان شديد البغض «شانتك» أو أقل من ذلك «شانيك» كليهما أمرهما إلى خسران ووبال.



سُورَةُ الْكَافُرُونَ

قَالَ تَجَالِي: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الْكَافُرُونَ: ٦]

القراءات: قرأ نافع وهشام وحفص والبخاري بخلف عنه «ولِيَ دِينِ» وقرأ يعقوب في الحاليين «ولِيَ دِينِي» وقرأ الباقر وهو الوجه الثاني للبخاري «ولِيَ دِينِ».

التوجيه: قال القرطبي: قرئ «ديني» بإثبات الياء في الوقف والوصل، قالوا: لأنها اسم مثل الكاف في «دينكم»، والتاء في «قمت»، وقرئ بغير ياء، مثل قوله تعالى: ﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الشَّجَرَاءُ: ٨٧]، وقوله ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾، ونحوه اكتفاءً بالكسرة، واتباعاً لخط المصحف، فإنه وقع فيه بغير ياء.

قلت: قراءة، «لِيَ دِينِ» بتسكينها، فهي على الأصل؛ فالياء مبنية على الإسكان، وأمّا قراءة «لِيَ دِينِ» بفتح الياء، فوجهها أن الياء مبنية على الفتح من باب التخفيف، فالياء ثقيلة وبفتحها يخف نطقها على اللسان. والإسكان والفتح لغتان معروفتان عند العرب.



سُورَةُ الْمَيْدَةِ

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ [الْمَيْدَةُ : ١]

الْقِرَاءَاتُ: «أبي لهب»: قرأ ابن كثير بإسكان الهاء والباقون بفتحها.

الْمَعْنَى: قال ابن عاشور: التب: الهلاك والخسران.

التَّوْجِيهِ: قال ابن عاشور: وقرأ الجمهور لفظ «لهب» بفتح الهاء وقرأه ابن كثير بسكون الهاء وهو لغة لأنهم كثيراً ما يسكنون عين الكلمة المتحركة مع الفاء وقد يكون ذلك؛ لأن «لهب» صار جزء علم والعرب قد يغيرون بعض حركات الاسم إذا نقلوه إلى العلمية كما قالوا: شمس بضم الشين. وكما قالوا: أبو سلمى بضم السين كنية والد زهير بن أبي سلمى لأنهم نقلوا اسم سلمى بفتح السين من أسماء النساء إلى جعله اسم رجل يكنى به لأنهم لا يكونون بأسماء النساء غالباً ولذلك لم يسكن ابن كثير الهاء من قوله تعالى «ذات لهب» وقرأه ابن كثير قراءة هي أهل مكة فلعل أهل مكة اشتهرت بينهم كنية أبي لهب بسكون الهاء تحقيقاً لكثرة دورانها على الألسنة في زمانه.

فَائِدَةٌ: قال ابن عاشور: وأبو لهب: هو عبد العزى بن عبد المطلب وهو عم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكنيته أبو عتبة تكنيةً باسم ابنه وأما كنيته بأبي لهب في الآية فقليل كان يكنى بذلك في الجاهلية (لحسنه وإشراق وجهه) وأنه اشتهر بتلك الكنية، فسماه القرآن بكنيته دون اسمه لأن في اسمه عبادة العزى وذلك لا يقره القرآن أو لأنه كان بكنيته أشهر منه باسمه العلم أو لأن في كنيته ما يتأتى به التوجيه بكونه صائراً إلى النار وذلك كناية عن كونه جهنمياً لأن اللهب ألسنة النار إذا اشتعلت وزال عنها الدخان.

قَالَ عَجَلِي: ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المائدة: ٤]

القراءات: «حمالة»: قرأ عاصم بنصب التاء والباقون برفعها.

التوجيه: قال ابن جرير: واختلفت القراء في قراءة حمالة الحطب فقرأ ذلك عامة قراء المدينة والكوفة والبصرة حمالة الحطب بالرفع غير عبد الله بن أبي اسحاق فإنه قرأ ذلك نصباً فيما ذكر لنا عنه واختلف فيه عن عاصم فحكى عنه الرفع فيها والنصب وكأن من رفع ذلك جعله من نعت المرأة وجعل الرفع للمرأة ما تقدم من الخبر وهو سيصلى وقد يجوز أن يكون رافعها الصفة وذلك قوله في جيدها وتكون حمالة نعتاً للمرأة وأما النصب فيه فعلى الذم وقد يحتمل أن يكون نصبها على القطع من المرأة لأن المرأة معرفة وحمالة الحطب نكرة. والصواب من القراءة في ذلك عندنا الرفع لأنه أفصح الكلامين فيه ولإجماع الحجة من القراء عليه.

قلت: القراءتان متواترتان، وقراءة النصب فيها معنى الذم، ولذا اختارها الزمخشري. قال الزمخشري: وقرئ «حمالة الحطب» بالنصب على الشتم، وأنا أستحب هذه القراءة، وقد توسل إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِجَمِيلٍ مِنْ أَحَبِّ شَتَمِ أُمَّ جَمِيلٍ [أي زوجة أبي لهب].



سُورَةُ الْإِخْلَاصِ

قَالَ تَجَالِي: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الْإِخْلَاصِ: ٤]

القراءات: قرأ حفص «كُفُوًا» وقرأ حمزة ويعقوب وخلف «كُفُتًا». وقرأ الباقون: «كفُوًا» ووقف حمزة بنقل حركة الهمزة إلى الفاء وحذف الهمزة وبإبدال الهمزة واوًا مع إسكان الفاء.

التوجيه: قال الرازي: قرئ بضم الفاء وقرئ بسكونها، والأصل هو الضم ثم يخفف مثل طُنْبٍ وطُنْبٍ، عُنُقٍ وعُنُقٍ، وقال أبو عبيدة: يقال: كفو وكفاء وكفاء كله بمعنى واحد، وهو المثل.



سُورَةُ الْفَلَقِ

قَالَ تَجَالِي: ﴿ وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ﴾ [الْفَلَقِ: ٤]

القراءات: قرأ رويس بخلف عنه «النافثات» بألف بعد النون وكسر الفاء مخففة بلا ألف بعدها جمع «نافثة» وقرأ الباقون «النفاثات» بحذف الألف التي بعد النون وفتح الفاء مشددة وألف بعدها جمع «نفاثة» وهو الوجه الثاني لرويس.

التوجيه: قراءة «النفاثات» على وزن «الفعالات» للدلالة على المبالغة، ففيها أمرٌ من الله لرسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالاستعاذة بربه من شر الساحرات الماهرات في السحر المبالغت والمكثرات من تعاطيه، وقراءة «النافثات» على وزن «الفاعلات» تدل على التمكن من السحر، فإن اسم الفاعل يدل على تمكن الفاعل من الفعل، فالقراءتان متكاملتان.



الْخَاتِمَةُ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ونسأل الله القبول وأن ينفع بهذا العمل المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها وأن يجزي خيراً كل من ساهم وأعان وشارك في إخراجها في هذه الصورة، ونسأله كذلك أن يجعل هذا الكتاب فاتحة خير لمزيد من الفهم والتدبر لآيات القرآن الكريم إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

كتبه

دكتور / هشام جبريل الطودون الزهري

٢٠ محرم ١٤٣١ هجرية

٦ يناير ٢٠١٠ ميلادية